

الفصل الخامس

” دلالة السياق ودورها في بناء الجملة الفعلية ”

تمهيد

لقد تميزت اللغة العربية بدلالة سياق الكلام فيها على فهم المراد من الجمل والعبارات، والوقوف على المقصود من الأساليب والتراكيب، ويكون ذلك اعتمادا على دليل أو قرينة حالية أو مقالیه أو استنادا إلى الملابس التي تعثور جو الحديث بين المتكلمين والسامعين^(١)

والاهتمام بدلالة السياق في اللغة العربية ناتج من " أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وأن الفضيلة وخلافها في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، وما أشبه ذلك، مما لا تعلّق له بصريح اللفظ. ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروك وتؤنسك في موضع، ثم تراها بعينها تنقل عليك وتوحشك في موضع آخر^(٢)، بل إنّ " دلالة السياق تجعل الجملة ذات الهيئة التركيبية الواحدة بمفرداتها نفسها إذا قيلت بنصّها في مواقف مختلفة، تختلف باختلاف السياق الذي ترد فيه مهما كانت بساطة هذه الجملة وسذاجتها"^(٣)، وذلك لأنّ " كل سياق لابد أن يختلف عن الآخر في زمانه ومكانه وملابساته المتعددة"^(٤).

الدراسات الدلالية الحديثة واهتمامها بالسياق:

ازداد الاهتمام بدراسة السياق في الدراسات الدلالية الحديثة باعتباره أداة إجرائية تلعب دورا مركزيا في تحديد المعنى، إذ يكاد يتفق معظم الدلالين أن للكلمة معنى قاعديا "debse sens" ومعنى سياقيا "contextuelle sens" وبذلك يظهر أن أى اقتراب من قضية المعنى يحث على معرفة السياق.^(٥) وهذا ما أكده جون ليونز حينما قال " أعطنى السياق الذى وضعت فيه الكلمة وسوف أخبرك بمعناها"^(٦).

هذا - أيضا - ما دفع أولمان إلى القول بأنّه " عندما أستعمل كلمة يكون معانها هو المعنى الذي أختاره لها فقط، لا أكثر ولا أقل"^(٧) فدلاله كلامه أنّ " المتكلم يختار المعنى المعجمي للكلمة بحسب ما يقتضيه السياق "^(٨). وهذا ما يؤكده أتباع نظرية السياق في علم اللغة الحديث

(١) دلالة السياق وأثرها في الأساليب العربية، مجلة كلية اللغة العربية، بأسبوط، العدد السابع، ٤٩٧.

(٢) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ٤٦.

(٣) النحو والدلالة، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، ١١٣.

(٤) السابق، ١١٤.

(٥) السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة، على آيت أو شان، ١٥.

(٦) مجلة فصول صيف ١٩٩٦م، العدد الثاني، المجلد الخامس عشر، ١١٦.

(٧) دور الكلمة في اللغة، لستيفن أولمان، ترجمة د/ كمال محمد بشر، ٥٧، مكتبة الشباب، مصر.

(٨) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، د/ مصطفى حميدة، ٥٠.

حيث يرددون القول بأن الكلمات لا معنى لها على الإطلاق خارج مكانها في النظم^(١). من هنا كانت أهمية السياق للكلمة عند أولمان تتضح في الآتي :

١- السياق وحده هو الذي يوضح لنا ما إذا كانت الكلمة ينبغي أن تؤخذ على أنها تعبير موضوعي صرف، أو أنها قُصِدَ بها -أساساً- التعبير عن العواطف والانفعالات وإلى إثارة هذه العواطف والانفعالات .

٢- السياق يحدد المعنى للكلمة لأنّ مجال الكلمة قابل للتغيير في كثير من الأحيان.

٣- السياق هو الذي يحدد المعنى عند تناوب المعنى ، مثل كلمة " قريب " هل هي قرابة الرحم أم أقرب في المسافة ؟

٤- السياق هو الذي يحدد غموض بعض الكلمات مثل الفعل أدرك - حيث تختلف دلالاته بين بلغ أو لحق به أو عاصره أو رأى - فهو في حد ذاته غامض لكنه إذا وضع في سياق اتضح معناه.

٥- المشترك اللفظي إذا تصادف أن اتفقت كلمتان أو أكثر في أصواتها اتفاقاً تاماً فإنّ مثل هذه الكلمات لا يكون لها معنى ألينة دون السياق الذي تقع فيه.^(٢)

يرى الدكتور "ميشال زكريا" أنه " لا تقتصر دلالة الكلمة على مدلولها فقط ، إنما تحتوى على كل المعاني التي قد تتخذها ضمن السياق اللغوي؛ وذلك لأن الكلمات في الواقع لا تتضمن دلالة مطلقة بل تتحقق دلالتها في السياق التي ترد فيه . وترتبط دلالة الجملة بدلالة مفرداتها"^(٣).

ويؤكد الدكتور "مصطفى حميدة" ضرورة وجود القرائن الأخرى إذا كان التفاعل السياقي غير واضح ، وذلك حين لا يقوم التفاعل السياقي بين الوجدتين المعجميتين بواجبه نحو تخصيص المعنى المعجمي المراد، وينشأ عن ذلك غموض معنى الجملة، " أى وجود قراءتين لها واحتمال فهم معنيين منها، نحو: " القواعد مهمة"؛ فقد يحتمل معنى " القواعد " محسوس؛ أي قد يفهم أن المقصود به الأسس التي يقوم عليها البيت، أو علم قواعد اللغة. ولأمن اللبس وإزالة الغموض ينظر المتكلم إلى سياق المقام خارج الجملة، فإذا كان كفيلاً بإزالة الغموض اكتفى المتكلم بما هو عليه نظام الجملة أما إذا لم يتكفل سياق المقام بذلك فيجب على المتكلم إزالة الغموض مقالياً، بأن يأتي بقرينة مقالية معنوية تعين على إنشاء علاقات سياقية أخرى تخصّص المعنى المعجمي ذا الاحتمالين، كأن نقول: القواعد مهمة في

(١) انظر السابق ، ٥٠ .

(٢) أنظر دور الكلمة في اللغة ، لستيفن أولمان ، ترجمة د/ كمال محمد بشر ، ٦٣، ٦٤، ٦٥ .

(٣) مباحث في النظرية الأسنوية وتعليم اللغة ، د/ ميشال زكريا ، ١٣٠ .

بناء العمارات العالية، أو القواعد الخرسانية مهمة. القواعد مهمة في امتحان الثانوية العامة^(١)

علاقة السياق بالمعنى:

تتضح العلاقة بين السياق والمعنى من حيث "إن المعنى هو مجموعة من الملامح المفهومة والتي بفضل بنيتها الخاصة يتشكل معنى العلامة، وتأتي علاقة السياق بالمعنى من كون العديد من الملفوظات لا يمكن تحديد معناها بدقة إلا بمعرفة سياقها الذي وردت فيه، فعادة ما يسأل شخص عن معنى كلمة فيضطر إلى التساؤل عن سياقها الذي وردت فيه. وفي هذا الصدد يقول بيير غيرو "إن الغموض الذي يلف العلامة المتعددة الدلالات يزول حين توضع في سياقها"^(٢). والأهم من ذلك أهمية تركيب الجملة في سياقها المراد لتوضيح الفرق بين معنى الكلمة ودلالاتها حيث "إن كل كلمة لها معنى وليس لها دلالة؛ لأن الدلالة من خصائص الجملة ، والجملة لا تتوفر إلا بتوفر التركيب... فإذا كان المعنى يوجد بدون تركيب فإنه يستحيل أن توجد دلالة بدون تركيب ، ومن ثم فإن المكونات التركيبية و الدلالي يدخلان في علاقة وطيدة"^(٣).

أنواع السياق

ينقسم السياق الى نوعين:

الأول: السياق غير اللغوي ، وهو الذي ليست له عناصر لغوية "صوتية" في الجملة ، وهو ما يعرف بقرينة المقام ، أو الحال ، أو القرينة المعنوية أحيانا^(٤). وعناصر هذا المقام:

- ١- المتكلم نفسه
- ٢- المستمع وعلاقته بالمتكلم
- ٣- موضوع الكلام من حيث جوه ، ومكانه ، وزمانه ، وكيفيته ، ودواعيه ، ومعانيه ، والغرض منه^(٥).

الثاني : السياق اللغوي، وهو يعتمد على عناصر لغوية في النص من ذكر جملة سابقة أو لاحقة ، أو عنصر في جملة سابقة أو لاحقة ، أو في الجملة نفسها يحول مدلول عنصر آخر إلى دلالة غير المعروفة له ، كما في قوله تعالى: ﴿ أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾^(٦) حيث تعد

(١) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، د/ مصطفى حميدة ، ١١٤ .

(٢) السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة على آيت اوشان ، ٣٩ .

(٣) السابق ، ٤٣ .

(٤) النحو والدلالة، د/ محمد حماسة عبد اللطيف ، ١١٤ .

(٥) انظر السابق، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ .

(٦) سورة النحل، جزء الآية ١ .

جملة "فلا تستعجلوه" قرينة لغوية سياقية تصرف الفعل "أتى" عن دلالاته على الماضي إلى دلالاته على المستقبل . وصرف الفعل عن دلالاته يصرف الفاعل ﴿أمرُ الله﴾ بدوره عن دلالاته أو بعبارة أخرى يحدد دلالاته، لأن العناصر المكونة للجملة لن تبقى بدون تغيير إذا صرف عنصر منها عن دلالاته الأولى بقرينة ما. و ﴿أمرُ الله﴾ في سياق هذه الآية ليس مثل ﴿أمرُ الله﴾ في هذه الآيات :

- ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾^(١).
- ﴿قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾^(٢).
- ﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾^(٣).
- ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾^(٤).
- ﴿حَتَّى جَاءَ الْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَارِهُونَ﴾^(٥).
- ﴿لَهُ مُعَقَّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾^(٦).
- ﴿ذَلِكَ أَمْرُ اللَّهِ أَنْزَلَهُ إِلَيْكُمْ﴾^(٧).

لقد فُسر ﴿أمرُ الله﴾ في ﴿أتى أمرُ الله﴾ بأنه قيام الساعة، وقد أتى الفعل بصيغة الماضي

للتحقق وقوع الأمر وقربه، قال الرازي: لَمَّا كَانَ واجب الوقوع لا محالة عبر عنه بالماضي كما يقال للمستغيث : جاءك الغوث فلا تجزع . فهل يُفسر ﴿أمرُ الله﴾ في الآيات السابقة كلها على أنه قيام

الساعة ؟ إن اختيار المفردات ووضعها معا في إطار جملة واحدة يقوم بدور كبير في تحديد دلالة

(١) سورة هود، جزء الآية ٤٣.

(٢) سورة هود، جزء الآية ٧٣.

(٣) سورة الحجرات، جزء الآية ٩.

(٤) سورة النساء، جزء الآية ٤٧، والأحزاب، جزء الآية ٣٧.

(٥) سورة التوبة، جزء الآية ٤٨.

(٦) سورة الرعد، جزء الآية ١١.

(٧) سورة الطلاق، جزء الآية ٥.

السياق اللغوي الذي ينعكس بدوره على دلالة المفردات في الجملة ^(١).
يتضح مما سبق أهمية دلالة السياق ودورها في تركيب الجملة وفهم معناها ، لذلك سوف
أبين في هذا الفصل بعض الظواهر النحوية في الجملة الفعلية لعب فيها السياق دوراً أساسياً ، وذلك
من خلال ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : دلالة السياق على الحذف في الجملة الفعلية •

المبحث الثاني : اختيار وجه نحوي معين •

المبحث الثالث : الحمل على المعنى •

(١) النحو والدلالة، د/ محمد حماسة عبد اللطيف ، ١١٦، ١١٧.

* قسم الدكتور "أحمد مختار عمر" السياق الى أربعة أنواع .:

- الأول : لغوي.
- الثاني : عاطفي، وهو يحدد درجة القوة والضعف في الانفعال ، بما يقتضي تأكيداً أو مبالغة أو اعتدالاً.
- الثالث : سياق الموقف، والمقصود به الموقف الذي تقع فيه الكلمة مثل : يرحمك الله للعاطس للتشميت، أمّا الله يرحمك للميت فهي للدعاء.
- الرابع : الثقافي، والمقصود به تحديد المحيط الثقافي الذي تستخدم فيه الكلمة فكلمة "جذر" تختلف دلالتها عند الفلاح عنها عند عالم اللغة عنها عند عالم الرياضيات . انظر علم الدلالة ، د / أحمد مختار عمر ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ .

المبحث الأول

"دلالة السياق على الحذف في الجملة الفعلية"

وصف عبد القاهر الجرجاني الحذف بأنه "باب دقيق المسلك لطيف المأخذ ، عجيب الأمر ، شبيه بالسحر ، فإنك ترى به ترك الذكر ، أفصح من الذكر ، والصمت عن الإفادة ، أزيد للإفادة ، وتجددك أنطق ما تكون إذا لم تتطرق ، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تُبْن " (١) .
والحذف من الظواهر التي اتسمت بها اللغة العربية في بعض أجزاء الجملة مع بقائها واضحة الأسلوب سليمة الأداء فصيحة التعبير (٢) ، ولكن يشترط في الحذف وجود قرينة دلالية دالة عليه .

شروط الحذف:

الأول : وجود دليل حالي كقولك لمن رفع سوطا "زيدا" بإضمار اضرب ، ومنه: ﴿ قَالُوا سَلَامًا ﴾ (٣) . أى : سَلَمْنَا سَلَامًا ، أو مقالي : كقولك لمن قال : مَنْ أَضْرِب ؟ "زيدا" ومنه: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أُنْزِلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾ (٤) . وإنما يحتاج الى ذلك إذا كان المحذوف الجملة بأسرها كما مثلنا أو أحد ركنيها... وأما إذا كان المحذوف فضلا فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل ، ولكن يشترط أن لا يكون في حذفه ضررٌ معنوي كما في قولك: "ما ضربتُ إلا زيدا" أو صناعي كما في قولك: "زيدٌ ضربته" وقولك: "ضربني وضربته زيد" (٥) .
الثاني : أن لا يكون ما يحذف كالجاء ، فلا يُحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه ... ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله نحوه "قَالُوا خَيْرًا" و "يا عبد الله" و "زيدا ضربته" (٦) .
الثالث : أن لا يكون مؤكدا ، وهذا الشرط أول مَنْ ذكره الأخفش ، منع في نحوه "الذى رأيت زيدا" أن يؤكد العائد المحذوف بقولك "نفسه" ؛ لأن المؤكد مرئى للطول ، والحذف مرید للاختصار وتبعه الفارسي (٧) وأوضح ابن هشام رأى ابن مالك أنه " لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد كـ "ضربتُ ضربا" ؛ لأنَّ المقصود به تقوية عامله وتقرير معناه ، والحذف منافٍ لذلك " (٨) .

(١) دلائل الأعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، ١٤٦٠ .

(٢) انظر دلالة السياق وأثرها في الأساليب العربية ، مجلة كلية اللغة العربية ، بأسبوط ، العدد السابع ، ٤٩٧ .

(٣) سورة هود ، جزء الآية ٦٩ .

(٤) تصحيح الآية "وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا" النحل ، ٣٠ .

(٥) معنى اللبيب ، ابن هشام ٦٠٣/٢ ، ٦٠٤ .

(٦) السابق ، ٦٠٨ / ٢ .

(٧) السابق ، ٦٠٨ / ٢ .

(٨) السابق ، ٦٠٨ / ٢ .

الرابع : أن لا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر ؛ فلا يحذف اسم الفعل دون معموله ؛ لأنه اختصار للفعل (١) .

الخامس: أن لا يكون عاملاً ضعيفاً فلا يحذف الجار والناصب للفعل ، إلا في مواضع قوية فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ، ولا يجوز القياس عليها (٢) .

السادس : أن لا يكون عوضاً عن شيء؛ فلا تحذف ما في "أما أنت منطلقاً انطلقت" (٣) .

السابع والثامن : أن لا يؤدي حذفه إلى تهئية العامل للعمل وقطعه عنه ، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوى ، ولأمر الأول منع البصريون حذف المفعول الثاني من نحو "ضربني وضربته زيدا" لئلا يتسلط على زيد ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الأول، ولا اجتماع الأمرين امتنع عند البصريين أيضاً حذف المفعول في نحو: "زيد ضربته" ؛ لأن في حذفه تسليط ضرب على العمل في زيد مع قطعه عنه (٤) .

التاسع : ألا يكون الحذف مخلاً فيحدث لبساً في الفهم وغموضاً في الجملة (٥) .

العاشر : أن لا يستقيم الكلام بدونه، ولا يصح المعنى إلا به (٦) .

أسباب الحذف:

بيّن النحاة أسباب الحذف وهذه الأسباب الغرض منها "تفسير الظاهرة في مواضعها وأنواعها المختلفة ، وبعض هذه الأسباب يبدو مطرداً تماماً. بحيث تبدو هذه الأسباب بمثابة القوانين الصارمة التي يقع الحذف عند وجودها كما في معظم أنواع الحذف الصوتي والصرفي ، وبعضها الآخر لا يطرد تماماً " (٧) .

السبب الأول: الاتساع والاختصار:

تدفع دلالة السياق المتكلم في كثير من الأحيان إلى الاختصار والحذف لبعض عناصر الجملة ، ويكون ذلك على ضربين: أحدهما ما يكون بالتوسيع في إيقاع العلاقات النحوية وهو ما يسميه سيبويه "اتساع الكلام".

ثانيهما: ما يكون بحذف بعض عناصر الجملة اكتفاءً ببعضها الآخر (٨) .

(١) السابق، ٢/ ٦٠٩ .

(٢) السابق، ٢/ ٦٠٩ .

(٣) السابق، ٢/ ٦٠٩ ، ٦١٠ .

(٤) السابق، ٢/ ٦١٠ .

(٥) انظر مدخل إلى علم الدلالة، د/ فتح الله سليمان ، ١٨ .

(٦) الإيجاز بالحذف عند العز بن عبد السلام ، مجلة كلية اللغة العربية بأسبوط، العدد السابع ، ٣٢٠ .

(٧) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، د/ طاهر سليمان حمودة ، ٣١ .

(٨) انظر النحو والدلالة، د/ محمد حماسة عبد اللطيف ، ١٣٠ .

واستدل سيبويه على ذلك بقوله: "ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ ^(١) إنما يريد: أهل القرية، فاختصر وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان هاهنا، ومثله: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ ^(٢) وإنما المعنى بل مكرهم في الليل والنهار ^(٣).

فالاعتماد في الأمثلة التي أوردها سيبويه إنما هو على الجانب الدلالي المفهوم من أن القرية لا تُسأل، ولكن يُسأل أهلها، وأن الليل والنهار لا يكران ولكن يقع المكر فيهما... وقد أدى فهم العلاقات بين هذه المفردات إلى التصرف الذي سماه سيبويه اتساعاً واختصاراً وإيجازاً. فالاختصار والإيجاز هنا بعدم ذكر المفردات التي بها يصح إجراء هذه العلاقات. وأمّا الاتساع فهو إيقاع العلاقات النحوية التي كان يجب أن تقع بين الكلمات المذكورة والكلمات المحذوفة على الكلمات التي وقعت عليها في الأمثلة كوقوع السؤال على القرية، بدلاً من وقوعه على أهل القرية ^(٤).

السبب الثاني: كثرة الاستعمال.

أوضح سيبويه أن الحذف يكثر في اللغة العربية لكثرة الاستعمال، حيث يقول: "ومثل ذلك "حينئذ الآن"، إنما يريد: واسمع الآن "وما أغفله عنك، شيئاً" ^(٥)، أى: دع الشك عنك، فحذف هذا لكثرة استعمالهم. وما حذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير. ومن ذلك: هل من طعام؟ أى: هل من طعام في زمان أو مكان؟ وإنما يريد: هل طعام؟ فمن طعام في موضع "طعام"، وكما كان ما أتاني من رجل في موضع ما أتاني رجل. ومثله جوابه: ما من طعام ^(٦).

السبب الثالث: الحذف لطول الكلام:

يقع الحذف أحياناً بسبب "ما يعتري التراكيب من ثقل إذا طالت، وأن الحذف يقع فيها تخفيفاً من الثقل وجنوحاً إلى الإيجاز الذي يمنحها شيئاً من القوة، ولذلك يعلنون به مواضع تستطيل فيها التراكيب ويقع فيها الحذف كجملة الصلة إذا استطالت وأسلوب الشرط

(١) سورة يوسف، جزء الآية ٨٢، وجواز حذف المضاف فيها لأن المعنى لا يلتبس. التبيان، العكبري، ٥٨/٢.

(٢) سورة سبأ، جزء الآية ٣٣.

(٣) الكتاب، سيبويه ٢/٣١.

(٤) النحو والدلالة، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، ١٣١، ١٣٢.

(٥) يقول السيرافي عن "شيئاً" هذا الحرف ما فسرته من مضي، إلى أن مات المبرد. وفسره أبو إسحاق الزجاج بعد ذلك فقال: معناه على كلام قد تقدم، كأن قائله قال: زيد ليس بغافل عنى. فقال المجيب: بلى ما أغفله عنك، "انظر شيئاً، أى تفقد أمرك فاحتج به على الحذف يريد حذف "انظر" الناصب "شيئاً". الكتاب، سيبويه، هامش ٢، ١٢٩/٢.

(٦) الكتاب، ١٢٩/٢، ١٣٠.

الذي يتركب من جملتين قد تستطيل إحداها بتوابعها، وأسلوب القسم، وفي سياق العطف أو غير ذلك من المواضع التي تستطيل فيها الجملة ويوجد من الأدلة ما يغنى عن ذكر بعض عناصرها^(١).

السبب الرابع : الحذف للإعراب :

المقصود به الحذف الذى يدخل الفعل المضارع ، حيث تحذف النون في الأفعال الخمسة في النصب أو الجزم ، ويحذف حرف العلة في الفعل المضارع المعتل الآخر في الجزم^(٢) ولهذا الحذف دلالاته المعنوية والموقعية حيث يفيد وقوع الفعل بعد نفي يقلب زمنه إلى الماضي ويتمثل في "لم ، لما" أو بعد أمر يتمثل في اللام ، أو بعد نهى يتمثل في "لا" أو بعد شرط يكون الفعل بعده محتمل الوقوع لا مؤكده. وهو الشرط بالأدوات الجازمة المعروفة^(٣).

السبب الخامس : الحذف للتركيب :

المقصود به الحذف الذى يدخل أنواع الاسم المركب " الإسنادى ، والمزجى ، والإضافى ، وكذلك المضاف للياء المشددة للنسب " ^(٤).

السبب السادس : الحذف لأسباب قياسية صرفية أو صوتية :

الحذف هنا قياسي مطرد وأسبابه هي :

أ- الحذف لالتقاء الساكنين في كلمة واحدة أو كلمتين.

ب- الحذف لتوالي الأمثال وهو يختلف ما بين الوجوب والجواز والمنع.

ج- حذف حروف العلة استتقالا.

د- حذف الهمزة استتقالا.

هـ- الحذف للوقف.

و- الحذف في صيغ الجمع.

ز- الحذف في صيغ التصغير^(٥).

السبب السابع : الحذف لأسباب قياسية تركيبية "نحوية":

المقصود بالأسباب التركيبية "النحوية" حذف كلمة أو أكثر من الجملة ، أو حذف جملة أو أكثر من الكلام ، وهو أمر خاص بالتركيب الإسنادية وهيئاتها وأحكامها ، ونعنى بالكلمة

(١) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوى، د/ طاهر سليمان حمودة ، ٤٣ ، وانظر الكتاب، سيويو، ١/ ١٨٥ - ١٨٧ ، المقتضب، المبرد، ٣٣٧/٢ .

(٢) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوى ، د/ طاهر سليمان حمودة ، ٦٤ ، ٦٥ .

(٣) انظر السابق، ٦٥ - ٧٣ .

(٤) انظر السابق ، ٧٣ - ٩٣ .

ما يعنيه النحاة من أنها ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ، وهى بذلك تشمل الاسم والفعل والحرف (١) .

أغراض الحذف

المقصود بأغراض الحذف " الأهداف المقصودة من الناطقين عندما يحذفون العناصر ، فما ذكر من قبل هو العلل الظاهرة التي يقع الحذف عند وجودها مطلقاً أو بشروط خاصة ، أما الأغراض فنعنى بها الأهداف البعيدة التي يقصدها الناطق حين يجنح إلى حذف بعض العناصر فهذه الأغراض هي الأسباب الأولى أو العلل الخفية ، ولا شك أن بين النوعين من العلل صلة وثيقة ، لكن بينهما أيضاً فروقا ملحوظة " (٢) وهذه الأغراض هي .

١-التخفيف.

٢-الإيجاز والاختصار في الكلام.

٣-الاتساع.

٤-التفخيم والإعظام لما فيه من الإبهام.

٥-تحقيق شأن المحذوف.

٦-قصد البيان بعد الإبهام.

٧-قصد الإبهام.

٨-الجهل بالمحذوف.

٩-العلم الواضح بالمحذوف.

١٠-الخوف منه أو عليه.

١١-صيانة المحذوف عن الذكر في مقام معين تشريفاً له .

١٢-الإشعار باللهفة وأن الزمن يتقاصر عن ذكر المحذوف.

١٣-رعاية الفاصلة أو المحافظة على السجع.

١٤-المحافظة على الوزن في الشعر (٣).

(١) السابق، ٩٣.

(٢) السابق، ٩٧.

(٣) انظر السابق، ٩٩ - ١١٣.

الوظائف النحوية التي يمكن أن تحذف في الجملة الفعلية :-
أولاً: الفعل:

قسم سيبويه الفعل من حيث الإظهار والإضمار ثلاثاً أقسام :

الأول: واجب الإظهار "فأما الفعل الذي لا يحسن إضماره فإنه أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكر ضرب ولم يخطر بباله، فنقول: زيداً. فلا بد له من أن تقول له اضرب زيداً، ونقول له : قد ضربت زيداً . أو يكون موضعاً يتضح أن يُعرَّ من الفعل نحو أن وَقَدْ وما أشبه ذلك" (١) .

الثاني: جواز الإضمار "وأما الموضع الذي يضمن فيه وإظهاره مستعمل، فنحو قولك: زيداً ، لرجل في ذكر ضرب ٤ تريد: اضرب زيداً" (٢) . ومنه أن ترى الرجل قد قدم من سفر فنقول له : خير مقدم ، أو يقول الرجل : رأيت فيما يرى النائم كذا وكذا ، فنقول له : خيراً وما سرّ، وخيراً لنا وشرّاً لعدونا. وإن شئت قلت خير مقدم ، وخيراً لنا وشرّاً لعدونا (٣) .

الثالث : وجوب الإضمار : وأما الموضع لا يستعمل فيه الفعل المتروك إظهاره فمن الباب الذي ذكر فيه إياك إلى الباب الذي أخره ذكر مرحباً وأهلاً (٤). المقصود به " التحذير والإغراء ، والتخصيص وما سُمع نصبه على الحالية أو المصدرية أو النداء ٠٠٠ الخ "

١- وجوب حذف الفعل

= يطرد حذف الفعل في الجملة إذا كان مفسراً بفعل آخر ويأتي هذا مع الحروف الداخلة على الفعل ، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (٥)، ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (٦)، ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ (٧) والأصل : لو تملكون تملكون ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير، قاله الزمخشري وأبو البقاء وأهل البيان ، وعن البصريين أنه لا يجوز "لو زيد قام" إلا في الشعر أو النذور نحو: "لو ذات سوار لطمتي" وقيل الأصل : لو كنتم ، فحذفت كان دون اسمها، وقيل : لو كنتم أنتم ، فحذفا مثل "التمس ولو خاتماً من حديد" وبقي التوكيد (٨).

وعلى الرضى وجوب الحذف بقوله: "إنما كان الحذف واجباً مع وجود المفسر، نحو: "استجارك" الظاهر؛ لأنَّ الغرض من الإتيان بهذا الظاهر تفسير المقدّر، فلو أظهرته لم تحتج

(١) الكتاب، سيبويه، ٢٩٦/١ ، ٢٩٧ .

(٢) السابق، ٢٩٧/١ .

(٣) السابق، ٢٧٠/١، وجواز الرفع على "الابتداء أو الخيرية" .

(٤) السابق، ٢٩٧/١ .

(٥) سورة التوبة ، جزء الآية ٦ .

(٦) سورة الانشقاق، الآية ١ .

(٧) سورة الإسراء، جزء الآية ١٠٠ .

(٨) مغنى اللبيب، ابن هشام، ٦٣٢/٢ ، وانظر شرح ابن عقيل، ٣٧١/١ ، ٣٧٢ الذي وصف ذلك بأنه مذهب الجمهور .

الى مفسر ، لأنَّ الإبهام المحوج للتفسير إنما كان لأجل التقدير ، ومع الإظهار لا إبهام ، والغرض من الإبهام ثم التفسير إحداث وقع في النفوس لذلك المبهم ، لأنَّ النفوس تتشوق إذ سمعت المبهم ، إلى العلم المقصود منه ، وأيضا في ذكر الشئ مرتين : مبهما ثم مفسرا تؤكد ليس في ذكره مرة وإنما لم يحكم بكون "أحد" مبتدأ، و"استجارك" خبره لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية^(١) .

= إذا كان فعل الفاعل مفسر بفعل مضاف إلى ملابسه - ملابس الفاعل - مثل : "هلاً زيدُ قام أبوه" فالتقدير هلاً لابس زيد قام أبوه ، إلا أنه لا يتكلم به ، لأنَّ الفعل الظاهر كالبديل من اللفظ بالفعل المضمر ، فلم يجمع بينهما^(٢) .

= في بعض التراكيب المنتمية إلى الجملة الفعلية مثل:

١- الاسم المنصوب على التحذير : وهو إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه "إياه" أو ما جرى مجراه . وإنما يلزم إضماره مع "إياه" مطلقا نحو إِيَّا و الشرَّ، فالناصب لـ "إِيَّا" فعل مضمر لا يجوز إظهاره . ومع المكرر نحو : الأسدَ الأسدَ ؛ لأنَّ أحد الاسمين قام مقام الفاعل . ومع العاطف نحو : ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾^(٣) استغناء بذكر المحذر منه عن ذكر المحذر^(٤) .

٢- الاسم المنصوب على الإغراء : وهو إلزام المخاطب العكوف على ما يُحْمَدُ عليه . وإنما يجب الإضمار في صورتين . إذا عطف أو كرر كقولك : الأهلَ والولدَ ، وقولك العهدَ العهدَ . وتضمير إلزم أو شبهه .^(٥) أما المفرد فيجوز إضمار فعله أو إظهاره .

٣- الاسم المنصوب على الاختصاص : وقدَّره سيبويه بـ "اعني" ويختص بـ "أي" الواقعة بعد ضمير المتكلم نحو : أنا أفعل كذا أيُّها الرجل ، و"اللهم اغفر لنا أيتها العصابة" ... ويقوم مقام "أي" في الاختصاص مصرِّحا بنصبه اسم دال على مفهوم الضمير معرَّف باللام نحو : "نحن العرب أقرى الناس للضيف" أو الإضافة^(٦) .

٤- الاسم المنصوب على النداء - المنادى - وللزوم إضماره أسباب : الاستغناء بظهور معناه ، وقصد الإنشاء - وإظهار الفعل يوهم الإخبار - وكثرة الاستعمال ، والتعويض منه بحرف النداء ويقدر بأنادى ، أو أدعو إنشاءً ، هذا مذهب الجمهور^(٧) .

(١) شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي ، ١٧٦/١ .

(٢) انظر شرح الألفية ، لابن الناظم ، ٢٢٣ .

(٣) سورة الشمس ، الآية ١٣ .

(٤) مع الهوامع ، السيوطي ، ١٧/٢ .

(٥) السابق ، ٢٠/٢ .

(٦) السابق ٢٢/٢ ، ٢٣ .

(٧) السابق ، ٢٥/٢ .

٥- المصادر المنصوبة في الأوضاع الآتية :

أ- إذا وقع المصدر بدلاً من فعله ، وهو مقيس في الأمر والنهي ، نحو "قياماً لا قعوداً" أي : قم قياماً ولا تقعد قعوداً ، والدعاء ، نحو: "سقياً لك" أي: سقاك الله ... وإذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ، نحو : أتوانيا وقد علاك المشيب ؟ أي : أنتوانى وقد علاك ؟^(١)

والخبر نحو قولك عند تذكر نعمة "حمدا لا كفرا" ... وعند تذكر شدة "صبرا لا جزعا" ، وعند ظهور ما يُعجَّبُ "عجبا" ، وعند خطاب مرضى عنه "أفعل وكرامة ومسرة" ، وعند خطاب مغضوب عليه " لا أفعل ولا كيدا ولا هما" و" لأفعلن ورغما وهوانا"^(٢) .

ب- إذا وقع المصدر تفصيلا لعاقبة ما تقدمه ، كقوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا أَتَخَسُّوهُمْ فَشَدُّوا الْوَتَاقَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ ، وَإِمَّا فِدَاءٌ ﴾^(٣) فمنا ، وفداء : مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير - والله اعلم - "فإما تمنون منا ، وإما تفدون فداء"^(٤) .

ج- إذا كان المصدر مكررا أو محصورا ، فمثال المكرر "زيد سيرا سيرا" والتقدير: "زيد يسير سيرا" فحذف "يسير" وجوبا لقيام التكرير مقامه ، ومثال المحصور "ما زيد إلا سيرا" و "إنما زيد سيرا" والتقدير : إلا يسير سيرا ، فحذف "يسير" وجوبا لما في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير^(٥) .

د- المصدر المؤكد لنفسه ، وهو الواقع بعد جملة لا تحتل غيره ، نحو: "له على ألف عرفا" أي : اعترافا ، فاعترافا: مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير: "اعترف اعترافا" ويسمى مؤكدا لنفسه لأنه مؤكد للجملة قبله ، وهى نفس المصدر ، بمعنى أنها لا تحتل سواه^(٦) .

هـ- المصدر المؤكد لغيره ، وهو الواقع بعد جملة تحتمله وتحتل غيره ، فتصير بذكره نصا فيه ، نحو: "أنت ابني حقا" فحقا: مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : أحقه حقا ، ويسمى مؤكدا لغيره ، لأن الجملة قبله تصلح له ولغيره^(٧) .

(١) شرح ابن عقيل، ٤٤٢/١ ، وانظر شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى، ٣٣٠/١ ، ٣٣١ .

(٢) شرح الكافية الشافية، لابن مالك ، ٦٥٨/٢ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ .

(٣) سورة محمد، جزء الآية ٤ .

(٤) شرح ابن عقيل، ٤٤٥/١ .

(٥) السابق، ٤٤٥/١ ، ٤٤٦ .

(٦) السابق، ٤٤٦/١ ، ٤٤٧ ، وانظر شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى، ٣٣٣/١ .

(٧) السابق، ٤٤٧/١ .

و- المصدر المقصود به التشبيه بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر في المعنى ، نحو: "لزيد صوتٌ صوتٌ حمارٍ وله بكاءٌ بكاءٌ الثكلى" فـ " صوت حمار" مصدر تشبيهي وهو منصوب بفعل محذوف وجوباً ، والتقدير: يصوت صوتٌ حمارٍ ، وقبله جملة ، وهى " لزيد صوت" وهى مشتملة على الفاعل في المعنى ، وهو "زيد" وكذلك "بكاء الثكلى" منصوب بفعل محذوف وجوباً ، والتقدير: يبكى بكاءً الثكلى. فلو لم يكن قبل هذا المصدر جملة وجب الرفع ، نحو: "صوته صوتٌ حمارٍ ، وبكاؤه بكاء الثكلى" ، وكذا لو كان قبله جملة ، وليست مشتملة على الفاعل في المعنى ، نحو : هذا بكاءً بكاءً الثكلى ، وهذا صوتٌ صوتٌ حمارٍ" (١) .

وكما جاز أن يحذف ناصب المصدر ، ويجعل المصدر بدلاً من اللفظ به جاز أن يفعل مثل ذلك بما وقع موقع المصدر مما ليس بمصدر (٢) .

٦- الحال إذا جاءت في أحد المواضع الآتية :

أ- أن تبين الحال ازدياد ثمن أو غيره شيئاً فشيئاً ، مقرونة بالفاء أو ثم ، تقول في الثمن: "بعته بدرهم فصاعداً أو ثم زائداً . أي: ذهب الثمن صاعداً أو زائداً ، أي: أخذاً في الازدياد ... وتقول في غير الثمن: "قرأت كل يوم جزءاً من القرآن فصاعداً" . أو "ثم زائداً" أي: ذهبت القراءة زائدة ، أي: كانت كل يوم في الزيادة (٣) .

ب- ما وقع الحال فيه نائباً عن خبر ، نحو: "ضربي زيداً قائماً" (٤) .

ج- أن تكون الحال مؤكدة لمضمون الجملة، نحو: "زيدٌ أخوك عطوفاً" (٥) .

د- ما ذكر بدلاً من اللفظ بالفعل لتوبيخ نحو: "أقائماً وقد قعد الناس؟" ولمن لا يثبت على حال "أتميمياً مرة وقيسياً أخرى؟" فقائماً" حال منصوبة بفعل محذوف وجوباً أى: "أتوجد؟" أو "أتميمياً"، و"قيسياً" حالان منصوبان بفعل محذوف وجوباً ، أى : أتتحول ؟ (٦) .

هـ- إذا وردت منصوبة في تركيب على السماع ، نحو: "هنيئاً لك" "فهنيئاً" حال محتملة للتأسيس والتأكيد منصوبة بفعل محذوف ، أى : ثبت لك الخير هنيئاً على التأسيس ، أو هناك ذلك هنيئاً على التأكيد (٧) .

٧) الظرف إذا وقع في أحد المواضع الآتية :

أ- إذا وقع الظرف صفة ، نحو : "مررتُ برجلٍ عندك" .

(١) السابق، ٤٤٧/١ ، ٤٤٨ .

(٢) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك، ٧٦٨/٢ . المقصود به : " النائب عنه " .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب، للرضي، ٨٥/٢ .

(٤) السابق، ٨٥/٢ .

(٥) انظر شرح ابن عقيل، ٥٢٤/١ .

(٦) شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الازهرى، ٣٩٣/١ .

(٧) السابق، ٣٩٣/١ .

- ب- إذا وقع الظرف صلة ،نحو: " جاء الذي عندك " .
- ج- إذا وقع الظرف حالاً ،نحو: " مررت بزيد عندك " .
- د- إذا وقع الظرف خبراً " في الحال أو في الأصل ، نحو : " زيدُ عندك ، وظننت زيداً عندك " فالعامل في هذه الظروف محذوف وجوباً في هذه المواضع كلها ، والتقدير في غير الصلة " استقرّ أو مستقرّ: " وفي الصلة " استقرّ " ، لأنّ الصلة لا تكون إلا لجملة ، والفعل مع فاعله جملة ، واسم الفاعل مع فاعله ليس جملة (١) .
- هـ- إذا وقع الظرف في مثل أو ما يشبهه ، نحو : حينئذ الآن .
- و- إذا وقع الظرف مشتغلاً عنه في باب الاشتغال ، نحو: يوم الأحد سافرت فيه (٢) .
- ز- إذا رفع الظرف اسماً بعده، نحو: أعندك أملّ ؟

ح- إذا وقع الظرف في القسم بغير الباء، نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ (٣)، (٤) .

= يجب الحذف سماعاً في الأمثال التي جرت كذلك ، فلا تغيّر كقولهم: " كلّ شيء ولا شتيمة حرّ " أي : ائت ولا ترتكب ، " وهذا ولا زعماتك " أي : هذا هو الحق ، ولا أتوهم وقيل التقدير: ولا أزعم ، وكذا ما أشبه المثل في كثرة الاستعمال نحو: ﴿انتهوا خيراً لكم﴾ (٥) أي: وأتوا، بخلاف ما لم يكثر استعماله نحو: أنته امرأ قاصداً ، أي : وأنت ، فإنه لا يجب إضمار فعل (٦) .

٢) جواز حذف الفعل :

يحوز حذف الفعل أو استعماله في عدة مواضع :

الأول: إذا دلّ علي الفعل قرينة حالية، ومنه قولك لمن زكنت أنه يريد مكة : " مكة ورب الكعبة "، ولمن سدد سهماً : " القرطاس والله " ، وللمستهلين إذا كبروا: " الهلال والله " تضرع يريد، ويصيب، وأبصروا، ولرائي الرؤيا خيراً لنا وما سرّ وخيراً لنا وشرّاً لعدونا ، أي : رأيت خيراً (٧) .

(١) شرح ابن عقيل، ٤٥٧/١ .

(٢) انظر النحو الوافي ، عباس حسن ، ٢٤٧/٢ .

(٣) سورة الليل ، الآية ١ .

(٤) انظر الجملة الفعلية ، د/ علي أبو المكارم ، ٢٣٠ ، ٢٣١ .

(٥) سورة النساء ، جزء الآية ١٧١ .

(٦) همع الهوامع ، السيوطي ، ١٣/٢ .

(٧) المفصل ، الزمخشري ، ٣٤ .

الثاني : إنَّ أَجُيبَ به نفي كقولك : بلي زيد ، جواباً لمن قال : ما قام أحد ، فزيد فاعل فعل محذوف دلّ عليه مدخول النفي، والجملة فعلية أي : بلي قام زيد ليُطابق الجواب مدخول النفي في الفعلية ولو جُعل مبتدأ حُذف خبره لم يُطابق (١) .

الثالث: إنَّ أَجُيبَ به استفهام ظاهر أو مقدّر، ومن المجاب به استفهام ظاهر قولك : زيد ، لمن قال : من قرأ التقدير: قرأ زيد (٢) . وعليه قوله تعالى: ﴿وَكُنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ (٣) حيث التقدير: خلقنا الله .

ومن المجاب به استفهام مقدّر قولك : يُكتب لي القرآن زيد، ترفع زيداً بفعل مضمر ؛ لأنَّ قولك : يكتب لي القرآن مما يحرك السامع للاستفهام عن كاتبه ، فنزلت ذلك منزلة الواقع ، وجئت بزيد ، مرتفعاً بفعل مضمر جواباً لذلك الاستفهام، والتقدير: يكتبه لي زيد ومثله قراءة ابن عامر ، وشعبه: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾ (٤) . والمعني يسبحه رجال (٥) ولا يصح إسناد رجال إلى الفعل المذكور المبني للمجهول لفساد المعني لأنَّ الرجال ليسوا مسبحين بفتح الباء ، بل مسبحين بكسرهما فالوقف دونهم (٦) .

الرابع: إذا دلّ علي الفعل المحذوف فعل قبله مفسّر له - قرينة لفظية - " فمما استلزمه فعل قبله قول الراجز: [رؤية بين العجاج]

أَسْقَى الْإِلَٰهَ غُدُوَاتِ الْوَادِي وَجَوَّفَهُ كُلَّ مِلْثٍ غَادِي

كُلُّ أَجَنٍ حَالِكِ السَّوَادِ •

فرفع " كُلُّ أَجَنٍ " بسقي مضمرأ ، لاستلزام " أسقي " إياه " (٧)

رأي مخالف لتقسيم الحذف " وجوباً أو جوازاً " .

يرى الدكتور " تمام حسان " أنَّ "الفعل يُذكر أو يحذف إذا دلت عليه القرينة بالتفسير

نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (٨) أو دخول الأدوات التي تتطلب الأفعال علي الاسم المنصوب

نحو : " التمس ولو خاتماً من حديد " أو أن يذكر ما يطلب المحذوف من غير ذلك، نحو: " إن

(١) شرح التصريح علي التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى ، ٢٧٣/١ .

(٢) شرح الألفية ، لابن الناظم ، ٢٢٢ .

(٣) سورة الزخرف ، جزء الآية ٨٧ .

(٤) سورة النور ، جزء الآيتين ، ٣٦ ، ٣٧ .

(٥) شرح الألفية ، لابن الناظم ، ٢٢٢ .

(٦) شرح التصريح علي التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى ، ٢٧٣ / ١ .

(٧) شرح الألفية ، لابن الناظم ، ٢٢٢ .

(٨) سورة الانشقاق ، الآية ١ .

زيدٌ هلك أو كاد" فالحذف لا يتم إلا بقريضة تدل علي المحذوف ولا مانع في كل ذلك من ذكر المحذوف وأما ما يسميه النحاة " وجوب حذف الفعل " فالمعني في جميعه علي غير تقدير الفعل لقد قال النحاة بحذف الفعل وجوباً في النداء ولا يستقيم معني النداء وهو إنشائي مع تقدير الفعل؛ لأن الكلام مع تقديره سيصبح خبراً والأوضح فيه أنه من الجمل التي تعتمد علي الأداة ومعناها ^(١).

وبيّن الدكتور أن المنصوب علي التحذير ، والإغراء ، والاختصاص ، وكذلك الصفات المقطوعة جميعها منصوبة علي معني المخالفة ، " فالفتحة قيمة خلافية تفرق بين معني هذه المنصوبات في حالة النصب وبين معناها في حالة الرفع " ^(٢) ويرى سيادته أن مثل "إن زيدا ضربته" من مسائل الرتبة والفصل والربط بالضمير، وليس من مسائل حذف الفعل وجوباً . ^(٣)

الحقيقة أن هذا مخالف لجمهور النحاة ، وقد سبق تعليل رأيهم في وجوب حذف الفعل إذا فُسّر بفعل بعده كما وضحه الرضي ^(٤) مع الأدوات المختصة بالفعل، أما باب النداء فلا يجوز إظهار الفعل فيه لمجيء " الياء " عوضاً عنه ، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض ^(٥) . أما النصب على الخلاف فهو رأي بعض الكوفيين وهو مخالف لرأي جمهور النحاة.

حذف بعض الحروف العاملة في الأفعال مع بقاء عملها.

(١) أن الناصبة : حذفها مطرد في مواضع معروفة، وشاذ في غيرها نحو "خذ اللص قبل يأخذك " ، ومره يحفرها" ... وقال به سيبويه في قوله [عامر بن جوين الطائي]:

فَلَمْ أَرِ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاحِدٍ وَنَهَنَهُتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ ^(٦)

وقال المبرد : الأصل أفعلها ؛ ثم حذفت الألف ونقلت حركة الهاء إلي ما قبلها ، وهذا أولي من قول سيبويه ؛ لأنه أضمر أن في موضع حقها أن لا تدخل فيه صريحاً وهو خبر كاد ، واعتد بها مع ذلك بإبقاء عملها . وإذا رفع الفعل بعد إضمار أن سهل الأمر، ومع ذلك

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ، د / تمام حسان ، ٢١٩.

(٢) السابق ، ٢١٩ ، ٢٢٠.

(٣) انظر السابق ، ٢١٩.

(٤) انظر شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي ، ١ / ١٧٦.

(٥) انظر شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى ، ١ / ٣١٥.

(٦) علل سيبويه الحذف هنا " لأن الشعراء قد يستعملون أن ههنا مضطرين كثيراً " الكتاب ، سيبويه ، ١ / ٣٠٧.

قَلَا يَنْقَاسُ، ومنه ﴿قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾^(١)، ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾^(٢) وتسمع بالمعبدى

خير من أن تراه وهو الأشهر في بيت طرفة :

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضَرُ الْوَعْيِ وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي ؟

وقرئ "أعبد" بالنصب كما روي "أحضر" كذلك^(٣)

جعل ابن جني من جواز ذلك "بيت جميل :

جَزَعْتُ حِذَارَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحْمَلُوا وَحَقَّ لِمَثَلِي يَا بُثَيْنَةَ يَجْزَعُ .

أي وحق لمثلي أن يجزع . وأجاز هشام يسرني تقوم، وينبغي أن يكون ذلك جائزاً عنده في الشعر لا في النثر ، هذا أولى عندي من أن يكون يرتكبه من غير ضرورة^(٤).

(١) كي المصدرية : حذف كي المصدرية أجازته السيرافي في نحو " جئت لتكرمني " وإنما

يقدر الجمهور هنا " أن " بعينها؛ لأنها أم الباب؛ فهي أولى بالتجوز^(٥)

(٢) لام الطلب : مطرد عند بعضهم في نحو: " قل له يفعل " ، وجعل منه: ﴿ قُلْ لِعِبَادِي ﴾

الَّذِينَ آمَنُوا يَتِمُّوا الصَّلَاةَ^(٦) ، ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا﴾^(٧) ، وقيل هو جواب لشرط

محذوف، أو جواب للطلب ، والحق أن حذفها مختص بالشعر كقوله:

مُحَمَّدٌ تَفَدَّ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرِ تَبَالَا^(٨)

مسألة: حذف نون التوكيد:

يجوز حذفها في نحو " لأفعلن " في الضرورة كقوله :

فَلَا وَابِي لِنَائِيهَا جَمِيعًا وَلَوْ كَانَتْ بِهَا عَرَبٌ وَرُومٌ .

ويجب حذف الخفيفة إذا لقيها ساكن نحو " اضرب الغلام " بفتح الباء، والأصل " اضربن "....

وإذا وقف عليها تالية ضمة أو كسرة ويُعاد حينئذ ما كان حذَفَ لأجلها، فيقال في: " اضربن يا

قوم: اضربوا ، وفي " اضربن يا هند " : اضربي ، قيل وحذفه في غير ذلك ضرورة كقوله :

[طرفة بن العبد]^(٩)

(١) سورة الزمر ، جزء الآية ٦٤ .

(٢) سورة الروم، جزء الآية ٢٤ .

(٣) مغني اللبيب ، ابن هشام ، ٦٤٠/٢ ، ٦٤١ .

(٤) الخصائص ، ابن جني ، ٤٣٧/٢ .

(٥) مغني اللبيب ، ابن هشام ، ٦٣٩/٢ .

(٦) سورة إبراهيم ، جزء الآية ٣١ ، وانظر الأوجه الثلاثة وتفصيلها في التبيان ، العكبري ، ٦٨/٢ ، ٦٩ .

(٧) سورة الإسراء ، جزء الآية ٥٣ .

(٨) مغني اللبيب ، ابن هشام ، ٦٤١/٢ .

(٩) المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ، ٤٧٠ / ١ .

ضَرَبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ (١).

أَضْرَبَ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا

مسألة: الحذف في جملة الشرط :

أولاً : حذف جملة فعل الشرط مع الأداة :

حذفهما مطرد بعد الطلب نحو: ﴿ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ (٢)، أي : فإن تتبعوني

يحبيبكم الله ... وجاء بدونه نحو : ﴿ إِنِ ارْضِيَ وَأَسِعَ فَيَأْتِيَا فَعَبْدُونِ ﴾ (٣)، أي :
فإن لم يتأت إخلاص العبادة لي في هذه البلدة فيأتي فاعبدون في غيرها (٤).

ثانياً : حذف جملة فعل الشرط :

حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء قليل ومنه قوله: [الأحوص]

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكُفٍّ وَإِلَّا يَغْلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ .

أي : وإلا تطلقها يغل مفركك الحسام (٥). هذا إن كانت الأداة "إن" حال كونها مقرونة بلا
النافية ، "وقد يتخلف واحد من "إن" والاقتران "بلا" وقد يتخلفان معاً ، فالأول ما حكاه ابن
الأنباري في الإنصاف عن العرب مَنْ يسلم عليك فسلم عليه ، وَمَنْ لا فلا تعباً به، أي : وَمَنْ
لا يسلم عليك فلا تعباً به.... والثاني : نحو: ﴿ وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا ﴾ (٦)، فحذف
الشرط مع انتفاء اقتران "إن" بلا . والثالث : كقوله :

مَتَى تَوَخَّذُوا قَسْرًا بِظَنِّهِ عَامِرٍ وَلَمْ يَنْجُ إِلَّا فِي الْأَصْفَادِ يَزِيدُ .

أي : متى تتقفوا تؤخذوا فحذف الشرط مع انتفاء الأمرين (٧)

ثالثاً : حذف جملة جواب الشرط:

تحذف جملة جواب الشرط في موضعين :

أولهما: إذا تقدم على الشرط ما هو الجواب في المعنى أغني ذلك عن ذكره ، كما في نحو :
أفعل كذا إن فعلت.

ثانيهما: إذا لم يتقدم على الشرط ما هو الجواب في المعنى فلا بد من ذكره، إلا إذا دل عليه
دليل، فإنه حينئذ - يسوغ حذفه ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ كِبَارُكَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ

(١) مغني اللبيب ، ابن هشام ، ٦٤٢ / ٢ .

(٢) سورة آل عمران، جزء الآية ، ٣١ .

(٣) سورة العنكبوت ، جزء الآية ٥٦ .

(٤) مغني اللبيب ، ابن هشام ، ٦٤٦ / ٢ .

(٥) شرح ابن عقيل ، ٣٨ / ٢ .

(٦) سورة النساء ، جزء الآية ، ١٢٨ .

(٧) شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى ، ٢٥٢ / ٢ .

فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْعِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سَلْمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بَأْتِيَةٌ (١) تَنفُتُهُ :
فافعل (٢).

رابعاً : حذف جملتي الشرط والجواب:

يصح حذف الجملتين معاً في النثر والنظم بشرط أن تقوم قرينة تدل عليهما والأغلب عند حذفهما أن تكون أداة الشرط هي "إن" (٣)، والشاهد على ذلك قول الشاعر : [رؤبة بن العجاج]

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمًا ؟ قَالَتْ وَإِنْ :
أي : وإن كان فقيراً معدماً رضيته (٤).

وقد يجوز الحذف بعد أداة غير "إن" ومن ذلك قول العرب : من يسلم عليك فسلم عليه ، ومن لا فلا ، أي : ومن لا يسلم عليك فلا تسلم عليه ، وقول الشاعر : [النمر بن تولب]
فَإِنَّ الْمَنِيَّةَ مَنْ يَخْشَاهَا فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا .
أي : أينما يذهب تصادفه (٥) .

(١) سورة الأنعام ، جزء الآية ٣٥ .

(٢) شرح الألفية ، لابن الناظم ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ .

(٣) النحو الوافي ، عباس حسن ، ٤٨٠/٤ .

(٤) انظر شرح الألفية ، لابن الناظم ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ .

(٥) النحو الوافي ، عباس حسن ، ٤٨٠/٤ ، والبيت للنمر بن تولب كما في المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ، د/ إميل بديع يعقوب ، ٥٨٦ / ٢ .

ثانياً: الفاعل:

لم يثبت حذف الفاعل عند جمهور النحاة ، لأنه عمدة والجزء من الفعل . إلا عند الكسائي^(١)، فهو يجيز الحذف دون تأويل له، ويوضح أستاذنا الدكتور " محمد حماسة" أنه " يجب أن يؤخذ رأي الكسائي بغير قليل من الإعجاب لأنه يجيز حذف الفاعل، أي يعترف بالجملة التي نسميها جملة موجزة استناداً إلى شواهد من القرآن كقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ الرَّاقِي﴾^(٢)، والحديث كقوله - صلى الله عليه وسلم-: " لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن" وكلام العرب في قولهم: " إذا كان غداً فأتني" والشعر في قول سوار بن المضرب :

فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرَدَّنِي إِلَى قَطْرِي لَا أَخَالِكَ رَاضِيًا.

فالكسائي يجيز حذف الفاعل في هذه الشواهد دون أن يتأولها كما تأولها النحاة ، إذ يجعلون الفاعل في الآية ضميراً مستتراً راجعاً إلى ما دل عليه الكلام ، والفاعل في الحديث ضميراً عائداً إلى ما دل عليه الفعل ، والفاعل في العبارة وفي بيت ابن المضرب ضميراً راجعاً لما دلت عليه الحال المشاهدة^(٣). وأري أن الفاعل قد يحذف في بعض المواضع لأسباب أكيدة تستدعي ذلك.

جواز إضمار الفاعل استخفافاً:

أجاز ذلك سيبويه لدلالة الحال على ذلك مع القول أنه لغة بني تميم، حيث يقول : "وإن شئت قلت : إذا كان غداً فأتني ، وهي لغة بني تميم، والمعني أنه لقي رجلاً فقال له : إذا كان ما نحن عليه من السلامة أو كان ما نحن عليه من البلاء في غد فأتني ، ولكنهم أضمرُوا استخفافاً، لكثرة كان في كلامهم، لأنه الأصل لما مضى ، وما سيقع ، وحذفوا"^(٤). ومع التسليم بقول سيبويه قد يحذف الفاعل لداع يقتضي حذفه ، ويكون هذا الحذف واجباً أو جائزاً.

(١) وجوب حذف الفاعل: يكون في عدة مواضع :

الأول: باب النائب عن الفاعل : ويحذف فيه الفاعل لأسباب لفظية أو معنوية.
أ- الأسباب اللفظية:

(١) انظر شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي، ١/ ١٧٨.

(٢) سورة القيامة ، الآية ٢٦.

(٣) العلامة الإعرابية في الجملة، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، ٣١ ، ٣٢ .

(٤) الكتاب ، سيبويه ، ١/ ٢٢٤.

١- قصد الإيجاز أو الاختصار ، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ﴾^(١) ، ﴿فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾^(٢).

٢- لإرادة السجع ، نحو : " من طابت سريرته " حُمِدَتْ سيرته " ، لأنه لو قال : حمد الناس سيرته لاختلت السجعة " ^(٣).

٣- لإقامة الوزن ، نحو قول الأعشي ميمون بن قيس :
عَلَّقْتُهَا عَرْضًا ، وَعَلَّقْتُ رَجُلًا غَيْرِي ، وَعَلَّقُ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ .
وكقول عنتره :

وَإِذَا شَرِبْتُ فَإِنِّي مُسْتَهْلِكٌ مَالِي وَعَرِضِي وَأَفْرٌ لَمْ يَكَلَمْ^(٤) .
(ب) الأسباب المعنوية :

- ١- العلم به ، نحو : ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾^(٥) ، للعلم بأن فاعل ذلك هو الله .
- ٢- الجهل به ، كَسِرْقَ المَتَاعِ^(٦) .
- ٣- الخوف منه ، مثل : قُتِلَ الرجل ، وأنت تعرف القاتل ولكن تخاف منه^(٧) .
- ٤- الخوف عليه^(٨) ، نحو : أُرْشِدَ عن القاتل ، فلم يُذكر المرشد عنه حتى لا يصاب بأذى .

٥- لتعظيم الفاعل ، فيُصان اسمه عن أن يقترن باسم المفعول كقوله : "من بلى منكم بهذه القاذورات " ^(٩).

- ٦- للتحقير وذلك إذا كان المفعول عظيمًا^(١٠) ، فيُصان اسم المفعول عن مقارنته كقولك :
أوذى فلان إذا عظم أو حقر من أذاه^(١١) .
- ٧- التشكيك فيه ، نحو : أَرهِقَ الاقتصاد المصري^(١٢) .

(١) سورة الحج ، جزء الآية ، ٦٠ .

(٢) سورة النحل ، جزء الآية ١٢٦ .

(٣) انظر المقرب ، ابن عصفور ٨٦ ، ومع الهوامع ، السيوطي ، ٥١٩/١ .

(٤) انظر مع الهوامع ، السيوطي ، ٥١٩/١ ، والجملة الفعلية ، د/ على أبو المكارم ، ١٤٣ .

(٥) سورة البقرة ، جزء الآية ٢١٦ .

(٦) مع الهوامع ، السيوطي ، ٥١٨/١ .

(٧) انظر المقرب ، ابن عصفور ، ٨٦ .

(٨) السابق ، ٨٦ .

(٩) مع الهوامع ، السيوطي ، ٥١٨/١ .

(١٠) المقرب ، ابن عصفور ، ٨٦ .

(١١) مع الهوامع ، السيوطي ، ٥١٨/١ .

(١٢) الجملة الفعلية ، د/ على أبو المكارم ، ١٤٣ .

٨- قصد الإبهام ، بأن لا يتعلق مراد المتكلم بتعيينه ^(١)، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ
فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ ^(٢)، وقوله سبحانه: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِحِجَّةٍ فَحَيَّوْا بِأَحْسَنِ
مِنْهَا أَوْ رُدُّوْهَا﴾ ^(٣)، وقوله عز وجل: ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَسَبَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَاسْبَحُوا نَفْسَ
اللَّهِ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا فَانْشُرُوا﴾ ^(٤)، ليس الغرض في هذه الأفعال المبنية للمجهول
(أحصرتم، حييتم، قيل) أن تسند إلى فاعل معين بل إلى أي فاعل كان، أي المقصود
هنا العموم ولم يقصد فاعل بعينه.

الثاني: أن يكون الفاعل واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، وورد فعله مؤكداً بالنون، كما في
قوله تعالى: ﴿وَلَتَسْمَعَنَّ مِنَ الَّذِينَ آتَوْا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ ^(٥)، والأصل:
﴿وَلَتَسْمَعُونَ﴾ حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، ثم حذفت واو الجماعة وجوباً لالتقاء
الساكنين ^(٦).

الثالث: فيما ظاهره أنه لا يصح جعل الضمير فاعلاً لخلو الكلام من المفسر، ومن ذلك قوهم:
إن كنت عطشان فقد أني لك "أي: فقد أني "أن" أن تنتصر، ولا يصح جعل الفاعل ضميراً
مستتراً في "أنني" لخلو المثل من المفسر، ويمكن ذلك إذا عاد الضمير على المفهوم من
معني المثل العام ^(٧).

٢) جواز حذف الفاعل: يجوز حذف الفاعل في عدة مواضع:

الأول: فاعل أفعال في التعجب إذا دلّ عليه مقدّم مثله، كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ ^(٨)، أي:
وأبصر بهم، فحذف "بهم" من الثاني لدلالة الأول، وهو في موضع رفع على الفاعلية عند
الجمهور ^(٩).

(١) همع الهوامع، السيوطي، ٥١٨/١.

(٢) سورة البقرة، جزء الآية ١٩٦.

(٣) سورة النساء، جزء الآية ٨٦.

(٤) سورة المجادلة، جزء الآية ١١.

(٥) سورة آل عمران، جزء الآية ١٨٦.

(٦) العناصر الأساسية للمركب الفعلي، د/ أبو السعود الشاذلي، ٢٩٠.

(٧) الحذف في المثل العربي، د/ عبد الفتاح أحمد الحموز، ٥١، والمثل في مجمع الأمثال، رقم ٢٤٣، ٩٣/١.

(٨) سورة مريم، جزء الآية ٣٨.

(٩) شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، ٢٤٥.

الثاني: في الاستثناء المفرغ نحو: ما قام إلا هند، فهند في هذا المثال ليست الفاعل ولكنها بدل من الفاعل المقدر قبل إلا، وذلك المقدر هو المستثنى منه، وهو مذكر، فلذلك ذكر العامل، والتقدير: ما قام أحد إلا هند^(١).

الثالث: إذا دخلت "ما" الكافة على بعض الأفعال مثل "قل"، وكثر، وطال "تكفها عن العمل فلا تحتاج إلى فاعل كقول الشاعر:

صَدَدْتُ فَأَطُولُ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا
وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ.
حيث المعني: وقل ما يدوم وصال^(٢).

يوجد في اللغة "أفعال لا تحتاج إلى فاعل مذكور أو محذوف، منها "كان" الزائدة مثل المال - كان - عماداً للمشروعات العمرانية. ومنها الفعل التالي لفعل آخر، ليؤكد توكيداً لفظياً، مثل: "اقترب اقترب القطار"، فتهاياً تهاياً له "فالفعل الثاني منهما مؤكد للأول توكيداً لفظياً، فلا يحتاج لفاعل مع وجود الفاعل السابق"^(٣).

٣) حذف الفعل والفاعل معاً :

ورد حذف الفعل والفاعل في الجملة كثيراً وخاصة في الكثير من المواضع التي حُذِفَ فيها الفعل وجوباً - كالتحذير والإغراء والنداء وغيرها مما سبق توضيحه - أو جوازاً لداع بلاغي مع وجود الدليل عليهما، قولك: من قابلت؟ فنقول: صديقاً، أي: قابلت صديقاً^(٤) - ففيه حذف للإيجاز والاختصار - وتعليل حذفهما يوضحه "ابن جني" بقوله: "إنما تحذف الجملة من الفعل والفاعل لمشابهتها المفرد بكون الفاعل في كثير من الأمر بمنزلة الجزء من الفعل، نحو: ضربت ويضربان، وقامت هند، و﴿لَتَبْلُؤَنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ﴾^(٥)، وحبذا زيد، وما أشبه ذلك مما يدل على شدة اتصال الفعل بالفاعل وكونه معه كالجزء الواحد. وليس كذلك المبتدأ والخبر^(٦).

(١) انظر السابق، ٢٤٤، ومن المواضع التي يجوز فيها حذف الفاعل - أيضاً - أن يكون عامله مصدرأ نحو: "أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً". سورة البلد، الآية ١٤، حيث التقدير أو إطعامه يتيماً: انظر شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى، ٢٧٢/١.

(٢) انظر الكتاب، سيبويه ٣١/١، والنحو الوافي، عباس حسن، ٧٢/٢.

(٣) النحو الوافي، عباس حسن، ٧٢/٢.

(٤) انظر السابق، ٧١/٢.

(٥) سورة آل عمران، جزء الآية ١٨٦.

(٦) الخصائص، ابن جني، ٣٦٣/٢.

ثالثاً : المفعول به:

حال الفعل مع المفعول الذي يتعدّي إليه حاله مع الفاعل ^(١)، أي أنّ شدة احتياج الفعل للمفعول في حالة التعدي لازمة كاحتياج الفعل للفاعل فأصبح المفعول في هذه الحالة واجب الذكر؛ لذلك توجد مواضع يمتنع فيها حذف المفعول به:

أولها: أن يكون نائباً عن الفاعل، لأنه صار عمدة كالفاعل.

ثانيها: أن يكون متعجباً منه نحو : ما أحسن زيدا.

ثالثها: أن يكون مجاباً به كـ "زيداً" لمن قال : من رأيت؟ إذ لو حذف لم يحصل جواب.

رابعها: أن يكون محصوراً نحو: ما ضربت إلا زيدا، إذ لو حذف لأفهم نفى الضرب مطلقاً، والمطلوب نفيه مقيداً.

خامسها: أن يكون عامله حذف نحو : خيراً لنا ، وشرّاً لعدونا ، لئلا يلزم الإجحاف.

سادسها: إذا كان المبتدأ غير "كلّ" والعائد المفعول نحو: زيدٌ ضربته، فلا يقال اختياراً: زيدٌ ضربت بحذف العائد ، ورفع زيد، بل يجب عند الحذف نصب زيد ^(٢).

أما جواز حذفه أحياناً للاختصار أو الاقتصار فيكون إذا دلّ على حذفه دليلٌ ، أو أغنى السياق عن ذكره ، وكذلك إن تحقق من وراء حذفه فائدة بلاغية معينة ولم يوجد في الجملة ما يمنع حذفه، ويوضح الزمخشري نوعي حذفه بقوله: "وحذف المفعول به كثير وهو في ذلك على نوعين، أحدهما : أن يحذف لفظاً ويراد معني وتقديرًا، والثاني أن يجعل بعد الحذف نسيّاً منسياً كأنّ فعله من جنس الأفعال غير المتعدية كما يُنسي الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به. فمن الأول قوله عز وجل: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ ^(٣)، وقوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ ^(٤)؛ لأنه لا بد لهذا الموصول من أن يرجع إليه من صلته...

ومن الثاني قولهم: "فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع" ومنه قوله عز وجل: ﴿وَأَصْلَحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ ^(٥)، وقول ذي الرمة:

وإن تَعْتَذِرَ بِالْمَحَلِّ عَنْ ذِي ضُرُوعِهَا
إِلَى الضَّيْفِ يُجَرِّحُ فِي عَرِاقِيبِهَا نَصْلِي ^(٦).

(١) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ١٥٣.

(٢) همع الهوامع، السيوطي، ٩/٢، ١٠، وانظر شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ٢/٦٤٠.

(٣) جزء آية من سور "الرعد" ٢٦، والروم ٣٧، والزمر ٥٢، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، ١٤٥.

(٤) سورة هود، جزء الآية ٤٣.

(٥) سورة الأحقاف، جزء الآية ١٥.

(٦) المفصل، الزمخشري، ٥٣، ٥٤.

حذف مفعول يجرح والمراد يجرحها فحذف المفعول لتضمنه معني يؤثر فكأنه قال يؤثر
نصلي في عراقبيها بالجرح.

جواز حذف المفعول به:

يجوز حذف المفعول به لأسباب لفظية أو معنوية:

(أ) الأسباب اللفظية:

١- حذفه لتناسب الفواصل ، ومنه قوله تعالى: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾^(١) ، الأصل : وما
قلاك فحذف المفعول لتناسب "سجى"^(٢).

٢- حذفه للإيجاز والاختصار ، وذلك في نحو: ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾^(٣) ، والأصل:
فإن لم تفعلوه ولن تفعلوه ، أي: الإتيان بصورة من مثله^(٤).

٣- المحافظة على وزن الشعر ، كقول شوقي:

مَا فِي الْحَيَاةِ لَأَنْ تُعَا
تَبِ أَوْ تُحَاسِبَ مُتَّسِعًا
أي: تعاتب المخطئ أو تحاسبه^(٥).

(ب) الأسباب المعنوية:

١- التضمن ، إذا تضمن الفعل معني اللازم ، كقوله تعالى: ﴿ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾^(٦) أي:
يعدلون^(٧).

٢- المبالغة بترك التقييد ، كما تقول: " فلان يعطي ويمنع " قال الله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ يَقْبِضُ
وَيُسِطُ ﴾^(٨) ،^(٩).

٣- الاحتقار ، نحو: ﴿ كَبَّ اللَّهُ لِأَغْلِبَنِي ﴾^(١٠) أي : الكافرين فحذف المفعول لاحتقاره^(١١).

(١) سورة الضحى ، جزء الآية ٣ .

(٢) شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى ، ٣١٤/١ .

(٣) سورة البقرة ، جزء الآية ٢٤ .

(٤) شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى ، ٣١٤/١ .

(٥) النحو الوافي ، عباس حسن ، ١٧٩ / ٢ .

(٦) سورة النور ، جزء الآية ٦٣ .

(٧) شرح كافي ابن الحاجب ، للرضي ، ٣١٠/١ .

(٨) سورة البقرة ، جزء الآية ٢٤٥ .

(٩) شرح كافي ابن الحاجب ، للرضي ، ٣١١/١ .

(١٠) سورة المجادلة ، جزء الآية ٢١ .

(١١) شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى ، ٣١٤/١ .

٤- الاستهجان، أي: استقباح التصريح بذكره كقول عائشة - رضي الله عنها - ما رأي مني ولا رأيت منه تعني رسول الله صلى الله عليه وسلم- فحذفت المفعول لاستقباح ذكره أي: العورة^(١).

بالإضافة للأغراض المعنوية الأخرى التي ذكرت في الحديث عن حذف الفاعل مثل "العلم به، والجهل به، والخوف منه أو عليه" ^(٢).

الصور التي يحذف المفعول به فيها بكثرة للاختصار:

- (١) يكثر حذفه بعد "لو شئت" نحو: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ^(٣) أي: فلو شاء هدايتكم.
- (٢) بعد نفى العلم ونحوه، نحو: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السَّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ^(٤) أي: أنهم سفهاء.

(٣) إذا كان عائداً على الموصول، نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ ^(٥).

(٤) إذا كان عائداً على الموصوف وهو دون الأول، نحو قول الشاعر: ^(٦)

حَمَيْتَ حَمَى تِهَامَةٍ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٍ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ

(٥) إذا كان عائداً لمخبر عنه وهو دونهما كقوله: ^(٧)

عَلَى ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ.

(٦) جاء في غير ذلك، نحو: ﴿فَمَنْ لَمْ يُجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ﴾ ^(٨) أي: فمن لم يجد الرقبة.

(٧) من غريبه حذف المقول وبقاء القول نحو: ﴿قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ﴾ ^(٩) أي: هو سحر، بدليل: "أسحر هذا" ^(١٠).

(١) انظر السابق، ٣١٤/١.

(٢) انظر مع الهوامع، السيوطي، ٨٠/٢.

(٣) سورة الأنعام، ١٤٩، والآية ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ بدون لفظ الجلالة "الله".

(٤) سورة البقرة، جزء الآية ١٣.

(٥) سورة الفرقان، جزء الآية ٤١.

(٦) البيت لجرير برواية "أبحث حمى... ديوانه ١١٩.

(٧) عجز بيت لأبي النجم العجلي وصدره (قَدْ أَصْبَحْتَ أُمَ الْخِيَارِ تَدْعِي).

(٨) جزء آية من سورة النساء، ٩٢، وسورة المجادلة ٤.

(٩) سورة يونس، جزء الآية ٧٧.

(١٠) انظر مغني اللبيب، ابن هشام، ٦٣٣/٢.

مسألة: حكم المفعول المجذوف بعد "لو":

إذا حُذِفَ المفعول بعد "لو" فهو المذكور في جوابها غالباً، نحو: ﴿وَكُوشَاءَ رَبِّكَ لَأَمِّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ﴾^(١) أي: ولو شاء إيمان مَنْ في الأرض... وقد لا يكون كذلك كقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً﴾^(٢) فإن المعنى لو شاء ربُّنا إرسال الرسل لأنزل ملائكة، بقرينة السياق^(٣).

التعدي لأكثر من مفعول، وصور حذف مفاعيله:

(١) **التعدي لمفعولين:** لا يجوز في هذا الباب سقوط المفعولين، اختصاراً، ولا سقوط أحدهما، إلا إذا دل دليل على ذلك، وألاً يترتب على الحذف فساد في المعنى أو لبس في الفهم وصور الحذف ثلاث:

الصورة الأولى: حذف المفعولين معاً للدلالة عليهما، ومنه قول الكميت بن زيد:

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيِّ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسَبُ؟

أي: وتحسب حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ، فحذف المفعولين، وهما "حُبَّهُمْ"، و"عارًا عَلَيَّ" لدلالة ما قبلهما عليهما^(٤). وحذفهما في باب "أعطي" يجوز بلا قرينة دالة على تعيُّنهما^(٥).

الصورة الثانية: حذف المفعول به الثاني للدلالة عليه، ومنه قول عنتر بن شداد:

وَلَقَدْ نَزَلْتُ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مَنِي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ.

أي: "فلا تظني غيره واقفاً" فـ"غيره" هو المفعول الأول، و"واقفاً" هو المفعول الثاني^(٦).

ومنع المبرد ذلك في المفعول الثاني لظن وأخواتها، وعلل ذلك بقوله: "وإنما امتنع: ظننت زيدا حتى تذكر المفعول الثاني، لأنها ليست أفعالاً وصلت منك إلى غيرك، إنما هو ابتداء وخير"^(٧).

وأجاز ذلك في "أعطي وأخواتها" حيث يقول "وذلك قولك: أعطيت زيدا درهماً، وكسوت زيدا ثوباً، وما أشبهه، لأنك إن شئت قلت: كسوت زيدا، وأعطيت زيدا، ولم تذكر المفعول الثاني^(٨).

(١) سورة يونس، جزء الآية ٩٩.

(٢) سورة فصلت، جزء الآية ١٤.

(٣) همع الهوامع، السيوطي، ١٠/٢.

(٤) انظر شرح ابن عقيل، ٣٤٨/١، ٣٤٩.

(٥) شرح كافي ابن الحاجب، للرضي، ١٥٢/٤.

(٦) انظر شرح ابن عقيل، ٣٤٩/١، ٣٥٠.

(٧) المقتضب، المبرد، ٩٥/٣.

(٨) السابق، ٩٣/٣.

الصورة الثالثة : حذف المفعول به الأول ، "وحذفه أقل من الثاني" ^(١)، ومن شواهد قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ ^(٢)، حيث التقدير: يعطوكم الجزية.

٢) التعدي لثلاثة مفاعيل: يجوز الحذف في هذا الباب اختصاراً وصورة أربع:
الأولي: حذف المفاعيل الثلاثة لوجود دليل عليها مثل: هل أعلمت محمداً علياً عائداً؟ فنقول: نعم أعلمت.
الثانية: حذف المفعولين الثاني والثالث للدلالة عليهما كأن يقال: هل أعلمت أحداً عمراً قائماً؟ فنقول: أعلمت زيدا.

الثالثة: حذف المفعول الثالث للدلالة عليه، كأن تقول: أعلمت زيدا عمراً، أي : قائماً.
الرابعة: حذف المفعول الثاني للدلالة عليه، كأن تقول: أعلمت زيدا قائماً، أي: عمراً قائماً ^(٣).
رابعاً: المفعول المطلق:

لا يجوز حذف المفعول المطلق عند جمهور النحاة ، وذلك لأنَّ الغرض من وجوده تأكيد الفعل ، أو بيان نوعه أو عدده ، فإذا حذف انعدمت الفائدة التي جاء من أجلها، ويوضح "ابن جني" ذلك بقوله : "ولم أعلم المصدر حذف في موضع وذلك أن الغرض فيه إذا تجرد من الصفة أو التعريف أو عدد المرات فإنما هو لتأكيد الفعل ، وحذف المؤكد لا يجوز" ^(٤).

وأجاز ابن السراج إضمار المصدر "تقول: ضربته عبد الله، تضرر الضرب، تعني: ضربت الضرب عبد الله ، ولو قلت :ضربت عبد الله ضرباً ، وضربته زيدا، ما كان به بأس على أن تضرر المصدر" ^(٥). فابن السراج يجيز إضمار المصدر والإتيان بضمير نائب عنه وهذا الضمير يعود على مصدر سابق أو غير عائد عليه ، على حين يرى الأستاذ عباس حسن أنه "يجوز حذف المصدر الصريح بشرطين :

١- أن تكون صيغته - أي: مادته اللفظية - من مادة عامله اللفظية .

٢- أن يوجد في الكلام ما ينوب عنه بعد حذفه ^(٦).

(١) النحو الوافي ، عباس حسن ، ٥٦/٢ .

(٢) سورة التوبة ، جزء الآية ٢٩ .

(٣) انظر شرح ابن عقيل ، ٣٥٧/١ ، ٣٥٨ .

(٤) الخصائص ، ابن جني ، ٣٨١/٢ .

(٥) الأصول ، ابن السراج ، ١٦٢/١ .

(٦) النحو الوافي ، عباس حسن ، ٢١٣/٢ .

خامسا : المفعول فيه:

اختلف النحاة في جواز حذف الظرف ومنع ذلك على قسمين:

الأول : المنع وعليه ابن السراج ، الذي يوضح أنه "لا يجوز : أما اليوم فالقتال إياه ، تريد: فيه، وأما الليلة فالرحيل إياها ، تريد : فيها ، لأن السعة والحذف لا يكونان فيه ، كملاً سعة ولا حذف في جميع أحواله ، قال الأخفش: ولو تكلمت به العرب لأجزأه" (١).

الثاني : الجواز، وعليه ابن جني وابن مالك، فابن جني يوضح أنه " قد حذف الظرف، نحو قوله: [طرفة بن العبد]

فَإِنْ مِتْ فَأَنْعِينِي بِمَا أَنَا أَهْلُهُ وَشَقَى عَلَى الْجَيْبِ يَا ابْنَةَ مَعْبُدٍ.

أي : إن مت قبلك ، هذا يريد لا محالة. ألا ترى أنه لا يجوز أن يشرط الإنسان موته، لأنه يعلم أنه مائت لا محالة، وعليه قول الآخر :[نصيب]

أَهْمِ بِدَعْدٍ مَا حَبِيتَ فَإِنْ أُمْتُ أَوْكَلْ بِدَعْدٍ مَنْ يَهِيمُ بِهَا بَعْدِي.

أي: فإن مت قبلها، لا بد أن يريد هذا (٢).

ويوضح ابن مالك جواز ذلك عند حذف الظرف وإنابة صفته مكانه حيث يقول: "ثم نسبته على أن صفة الزمان إذا حذف وأقيمت مقامه المختار ملازمتها للظرفية ، ولذلك ضعف أن يقال: سير عليه طويل واختير أن يقال: سير عليه طويلاً بالنصب" (٣).

من خلال هذين النصين الأخيرين يتضح جواز حذف المفعول فيه - الظرف - لوروده في كلام العرب وشعرهم، وهذا ما أقره الأخفش، إذا كان مسموعاً عن العرب، والحذف فيه يكون لدلالة السياق عليه أو قرينة أخرى توضحه.

سادساً : المفعول لأجله:

أجاز النحاة حذف هذا المفعول إذا قامت دونه قرينة تغني عن ذكره في التركيب النحوي، وشاهده قول القرآن: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ﴾ (٤)، بتقدير: كراهة أن تضلوا حيث أغني المصدر المؤول عن ذكره (٥). وكذلك إن وجد في الكلام مفسر أو دليل عليه " كأن يقال: إن الله أهل للشكر الدائم، فاعبده شكراً، وأطعه، والتقدير: أطعه شكراً، فحذف الثاني لدلالة الأول عليه" (٦).

(١) الأصول ، ابن السراج ، ١/١٩١.

(٢) الخصائص ، ابن جني ، ٢/٣٧٤ ، ٣٧٥.

(٣) شرح الكافية الشافية، لابن مالك ، ٢/٦٨٢.

(٤) سورة النساء، جزء الآية، ١٧٦.

(٥) التركيب النحوي وشواهد القرآنية، د/ محمد أبو الفتوح شريف ، ٢/١٤٠.

(٦) النحو الوافي، عباس حسن ، ٢/٢٤٠.

وقد أجاز ابن يعيش حذف المصدر المعلن والاكتفاء بدلالة اللام عليه حيث يقول :
 "وقد يحذف المصدر ويكتفي بدلالة اللام على العلة فيقال: زرتك لزيد، وقصدتك لعمر ولا
 يجوز حذف اللام والمصدر معاً فتقول في قصدتك لإكرام زيد قصدتك زيداً، وأنت تريد لزيد
 لزوال معني العلة، وربما أوقع في بعض الأماكن لبساً بالمفعول به ، ألا ترى أنك إذا قلت
 جئت زيداً وأنت تريد لزيد التبس بالمفعول به ^(١). لذلك لم يجز ابن يعيش أن يقوم المفعول
 لأجله مقام الفاعل، في باب النائب عن الفاعل. لئلا تزول الدلالة على العلة ^(٢).
 سابعاً : المفعول معه:

لم يجز النحاة حذف المفعول معه من الجملة ، وجعلوا من أحكامه أيضاً :
 (١) عدم جواز حذف الواو، يقول ابن السراج: "ولا يجوز حذف الواو في ما صنعت وأباك،
 كما جاز حذف اللام في قولك: فعلت ذاك حذار الشر، تريد لحذار الشر، لأن حذف اللام
 لا يلبس، وحذف الواو يلبس، ألا ترى أنك لو قلت: ما صنعت أباك، صار الأب مفعولاً به" ^(٣).
 فإذا كانت الواو لا يجوز حذفها فالاسم أولى بعدم جواز حذفه.
 (٢) عدم الفصل بينه وبين الواو ، حيث " لايجوز أن يفصل بينه وبين واوالمعية فاصل ، ولو
 كان الفاصل شبه جملة " ^(٤). وهذه أيضاً تؤكد ضرورة وجود الاثنين معاً
 - متلازمين - واو المعية والاسم المنصوب على المعية.

ثامناً : الحال:

قد تصبح الحال ركناً أساسياً في الجملة فيجب ذكرها ولا يجوز حذفها، وذلك في عدة
 مواضع :

الأول: عندما يتوقف معني الكلام عليها ، أو يفسد بدونها ، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي
 الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ ^(٥)، ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ ^(٦)، ^(٧). فلو حذفت في الآية الأولى لكان
 النهي عن المشي بصفة عامة ، ولكن مع وجودها اقتصر النهي على المشي المقصود منه
 التكبر والغرور، وفي الآية الثانية. اقتصر النهي مع وجودها على قرب الصلاة في حالة
 السكر، لا النهي عن قرب الصلاة عامة، والمقصود به ترك الصلاة.

(١) شرح المفصل، لابن يعيش ، ٥٣/٢.

(٢) انظر السابق، ٥٣/٢.

(٣) الأصول ، ابن السراج ، ٢١٢/١.

(٤) النحو الوافي، عباس حسن ، ٣١٠/٢.

(٥) جزء أية من "الإسراء ٣٧، لقمان ، ٤٨".

(٦) سورة النساء، جزء الآية ٤٣.

(٧) مغني اللبيب، ابن هشام ، ٤٦/٢.

الثاني : كونها جواباً مثل :جئت راكباً في جواب مَنْ قال : كيف جئت؟.

الثالث : أن تكون محصورة نحو : لم أعد إلا حرصاً .

الرابع : أن تكون نائبة عن خبر نحو : ضربني زيدا قائماً ^(١) .

الخامس: أن تكون نائبة عن عاملها المحذوف سماعاً، نحو: هنيئاً لك ، بمعنى ثبت لك الخبر هنيئاً، أو هناك الأمر هنيئاً ^(٢) .

جواز حذفها:

جعل ابن جني الحذف للحال، " لا يَحْسُنْ وذلك لأن الغرض فيها إنما هو تأكيد الخبر بها ، وما طريقه التوكيد غير لائق به الحذف لأنه ضد الغرض ونقيضه ولأجل ذلك لم يجز أبو الحسن توكيد الهاء المحذوفة من الصلة، نحو : الذي ضربت نفسه زيد، على أن يكون "نفسه" توكيداً للهاء المحذوفة من ضربت ، وهذا مما يترك مثله" ^(٣) . لكن ابن جني أجاز ذلك إذا دل عليهما دليل حيث يقول: " فأما ما أجزناه من حذف الحال في قول الله تعالى: ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ ^(٤)، أي : فمن شاهده صحيحاً بالغاً؛ فطريقه أنه لما دلت الدلالة عليه من الإجماع والسنة جاز حذفه تخفيفاً . وأما لو عريت الحال من هذه القرينة وتجرد الأمر دونها لما جاز حذف الحال على وجهه" ^(٥) .

يجوز حذف الحال في موضعين :

(١) يجوز حذف الحال مع القرينة ، كقولك: " لقيته " في جواب من قال: " أما لقيت زيدا راكباً؟" ^(٦)

(٢) إذا كانت قولاً أغني عنها المقول ، - لفظها مشتق من مادة القول - نحو: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ

يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ، سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾ ^(٧)، أي: قائلين ذلك ^(٨) .

(١) انظر شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ٧٦٦/٢، وشرح كافية ابن الحاجب، للرضي، ٨٩/٢.

(٢) النحو الوافي ، عباس حسن ، ٤٠٨/٢ .

(٣) الخصائص ، ابن جني ، ٣٨٠ / ٢ .

(٤) سورة البقرة ، جزء الآية ١٨٥ .

(٥) الخصائص، ابن جني ، ٣٨٠ / ٢ ، ٣٨١ .

(٦) شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي، ٨٩/٢ .

(٧) سورة الرعد، جزء الآيتين ٢٣ ، ٢٤ .

(٨) مغني اللبيب ، ابن هشام ، ٦٣٤/٢ .

حذف صاحب الحال:

أولاً: حذفه جوازاً: يجوز حذف ذي الحال مع قيام الدليل، نحو " الذي ضربت مجرداً: زيداً أي: ضربته " (١). ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَمَّا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ (٢)، أي: بعثه الله.

ثانياً: وجوب حذفه في موضعين:

أحدهما: يحذف مع عامله وجوباً في الصورة التي تؤكد فيها الحال مضمون جملة قبلها كما في قول سالم بن دارة اليربوعي:

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَاللَّاسِ مِنْ عَارٍ؟ (٣)

ثانيهما: يحذف مع عامله إذا دلت الحال على التدرج، مثل قولهم: أخذته بدرهم فصاعداً، التقدير: فذهب الثمن صاعداً، وكذلك إذا دلت على التوبيخ مثل قولهم: أتميمياً مرة وقيسياً أخرى؟ بتقدير: أتنحول؟ (٤)

تاسعاً: التمييز:

لكون تمييز النسبة - أو المنتصب عن تمام الكلام - "وهو كل تمييز مفسر لمبهم ينطوي عليه الكلام" (٥). لا يجوز حذفه، فيكف يحذف ما جيئ به لتفسير وبيان ما قبله؟ أما تمييز المفرد فيجوز حذفه لوجود دليل عليه.

لكن الدكتور "محمد أبو الفتوح شريف" يرى أن "التمييز كغيره من أجزاء التراكيب النحوية؛ يجوز الاستغناء عنه، إن دلت القرائن السياقية عليه، وكان الإيجاز في التركيب بحذفه أولى وأجمل من الإطناب بذكره، عندئذ يكون الحذف جوازياً" (٦). واستدل على جواز ذلك بقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾ (٧)، بتقدير: أضل طريقاً منهم، والله أعلم (٨).

(١) شرح كافية ابن الحاجب، للرضي، ٦٣/٢.

(٢) سورة الفرقان، جزء الآية ٤١.

(٣) انظر شرح ابن عقيل، ٥١٨/١.

(٤) انظر شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ٧٦٥/٢.

(٥) المقرب، ابن عصفور، ١٨٠.

(٦) التركيب النحوي وشواهد القرآنية، د/محمد أبو الفتوح شريف، ٢٧٢/٢.

(٧) سورة الأعراف، جزء الآية ١٧٩.

(٨) انظر التركيب النحوي وشواهد القرآنية، د/محمد أبو الفتوح شريف، ٢٧٢/٢.

المبحث الثاني

"اختيار وجه نحوي معين"

تقوم دلالة السياق بالإضافة "للعنصر الدلالي للمفردات المختارة في بناء الجملة إيجاباً أو سلباً بالعمل أحياناً على اختيار وجه معين من أوجه العلاقة النحوية، وهنا يكون بناء الجملة أو سطحها الخارجي هو الذي يؤدي إلى اختيار البنية الأساسية أو البنية العميقة الممكنة للجملة وفقاً لقوانين المفردات" (١).

سوف أعرض بعض الظواهر النحوية التي كان للسياق دور واضح في تحديدها وذلك من خلال المعنى المراد الذي يوضحه.

١) وجوب نصب المضارع بأن مضمرة بعد "أو":

قال الحصين بن حمام المُرَى:

وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعَزَّةٌ وَالْ سُبَيْعِ أَوْ أَسْوَعَكَ عَلَقَمَا.

يضمّر "أن" وذلك لأنه امتنع أنه يجعل الفعل على لولا فأضمّر أن، كأنه قال: لولا ذلك، أو لولا أن أسوءك (٢). فالرفع هنا ممتنع حتى لا يعطف فعل على اسم حيث إن "أن المضمرة والفعل" في تقدير مصدر مؤول "إساءتك"

٢) اختيار نصب المضارع بإضمار "أن" بعد أو:

قال امرؤ القيس:

فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبْكِ عَيْنَكَ إِنَّمَا نَحَاوِلُ مُلْكَاً أَوْ نَمُوتَ فَنَعُذَرَا.

فدلالة سياق البيت هي التي رجحت "نصب نموت، بإضمار أن، لأنه لم يرد في البيت معنى العطف، وإنما أراد أنه يحاول طلب الملك إلا أن يموت فيعذره الناس" (٣). هذا بالإضافة لمعني أو هنا فمعناها "إلا أن" فالمختار لذلك نصب الفعل بعدها، وذلك لأن كل موضع وقعت فيه "أو" يصلح فيه إلا أن، وحتى، فالفعل منصوب، فإن جاء فعل لا يصلح هذا فيه رفعت " (٤).

٣) اختيار رفع المضارع بعد الفاء لبعد العطف عن المعنى المراد:

قال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلَّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ ﴾ (٥).

رفع الفعل "يضل" هو الوجه المختار لدلالة معنى الآية عليه، حيث إن الإرسال

(١) النحو والدلالة، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، ١٣٦.

(٢) الكتاب، سيبويه، ٤٩/٣، ٥٠.

(٣) السابق، هامش، ٤٧/٣، وجواز الرفع فيه على وجهين: على أن تشرك بين الأول والآخر، وعلى أن يكون مبتدأً مقطوعاً من

الأول، يعني أو نحن ممن يموت، الكتاب، سيبويه، ٤٧/٣.

(٤) الأصول، ابن السراج، ١٥٦/٢.

(٥) سورة إبراهيم، جزء الآية ٤.

للتبيين لا للإضلال، أمّا مَنْ وجهه بالنصب، فقد حمل الفعل على معني " يصير "، وجعل اللام لام العاقبة، ومن هنا كان اختيار الوجه الإعرابي للفعل ناتجاً عن فهم سياق الآية، وتوضيح معني الفعل ودلالته، يقول الزجاج: " الرفع هو الوجه وهو الكلام وعليه القراءة، والمعني إنّما وقع للبيان لا للإضلال، ويجوز النصب على وجه بعيد، فيكون "النّبين لهم فيضل الله من يشاء ويهدي من يشاء"، ويكون سبب الإضلال الصيرورة إليه، كما قال تعالى: ﴿ فَالْقَطْعُ أَلْ فَرْعُونُ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾^(١) أي: التقطوه فآل ذلك إلى أن صار لهم عدواً وحزناً، ولم يلتقطوه هم ليكون لهم عدواً وحزناً، وكذلك يكون ﴿ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ ﴾ أي: فيؤول الأمر إلى أن تضلوا فيضلهم الله^(٢).

٤) اختيار رفع المضارع الواقع بين فعل الشرط وجوابه لدلالته على الحالية:

يقول سيبويه: "أمّا ما يرتفع بينهما فقولك: إن تأتني تسألني أعطك، وإن تأتني تمشي أمش معك، وذلك لأنك أردت أن تقول: إن تأتني سائلاً يكن ذلك، وإن تأتني ماشياً فعلت. قال زهير:

وَمَنْ لَا يَزِلُّ يَسْتَحْمِلُ النَّاسَ نَفْسَهُ
وَلَا يُغْنِيهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ يُسَامُ .

إنما أراد: من لا يزل مستحماً يكن من أمره ذاك، ولو رفع يغنها جاز وكان حسناً، كأنه قال: من لا يزل لا يغني نفسه^(٣). دلالة الفعل على الحالية هي التي رجحت رفعه فكان الوجه المختار فيه الرفع.

٥) وجوب النصب على المعية:

يجب نصب الاسم على المفعولية، وذلك إذا كان العطف ممتنعاً لمانع معنوي " كقولك: لا تنه عن القبيح وإتيانه، وذلك لأن المعني على العطف، لا تنه عن القبيح وعن إتيانه، وهذا تناقض"^(٤).

كذلك يجب النصب على المعية في الحالة التي لا يجوز للواو فيها أن تكون عاطفة لعدم مشاركة ما بعد الواو لما قبلها في الحكم مثل " جلسنا والحائط"^(٥). فالعطف يقتضي التشريك في المعني والحائط هنا لا يصح له الجلوس، أي أنّ المجال الدلالي لكل من " جلس" و " الحائط" لا يمكن أن يتجاوبا في هذا النوع من العلاقة النحوية، فالحائط هنا لا يتصف

(١) سورة القصص، جزء الآية ٨.

(٢) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي، ١٥٤/٣.

(٣) الكتاب، سيبويه، ٨٥/٣.

(٤) شرح قطر الندى، وبل الصدي، لابن هشام، ٣١٤.

(٥) انظر شرح الألفية، لابن الناظم، ٢٨٥.

بالجلوس ولا يقوم به، لذلك يلزم أن تكون "الواو" للمصاحبة ، ويكون "الحائظ" مفعولاً معه^(١).

٦) اختيار أكثر من وجه إعرابي:

قد تحدد دلالة مفردات الجملة وجهاً إعرابياً واحداً للوظائف النحوية فيها، وقد تنتوع هذه الدلالة للمفردات مع اختلاف المعني المفهوم من سياق الجملة فينتج عن ذلك تعدد إعراب الوظيفة النحوية الواحدة فيكون لها إعرابان أو أكثر، وهذه بعض الآيات الكريمة التي تحتمل فيها الوظائف النحوية أكثر من وجه إعرابي نتيجة لذلك:

الآية الأولى: قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾^(٢).

الوظيفة النحوية للمصدر المؤول في الآية تتعدد نتيجة لاختلاف معني الفعل "جَرَمَ" واتصاف المصدر المؤول به ، أو وقوع الحدث عليه ، وذلك لأن "أَنَّ" يصح أن تكون في موضع رفع على أن "لا" ردُّ للكلام والمعني: وجب أنهم ، ويجوز أن تكون "أَنَّ" في موضع نصب على أن المعني جرم فعلهم هذا أنهم في الآخرة هم الخاسرون ، ومعني جرم كسب^(٣). وأضاف العكبري وجهين آخرين حسب معني الفعل.

أحدهما: أن المعني لا محالة خسرانهم ، فيكون في موضع رفع أيضاً، وقيل في موضع نصب أو جر إذ التقدير : لا محالة في خسرانهم.

ثانيهما: أن المعني لا منع من أنهم خسروا فهو في الإعراب كالذي قبله^(٤).

الآية الثانية: قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا﴾^(٥).

تتعدد الوظيفة النحوية لكلمة "يوم" مع الاتفاق في العلامة الإعرابية دون تغيير لها، وتتنوع وظيفتها تبعاً لدلالة سياق الآية على معناها فهي:

١- منصوبة على الظرفية - وهو الأصل فيها - على معني إِنَّ رَبَّكَ من بعدها لغفور رحيم "يوم تأتي".

٢- النصب بفعل محذوف تقديره "اذكر" وذلك حملاً على المعني؛ لأنَّ معني القرآن العظة والإنذار والتذكير. أي: اذكر يوم تأتي كلُّ نفس، أي كل إنسان يجادل عن نفسه^(٦).

(١) انظر النحو والدلالة، د/ محمد حماسة عبد اللطيف ١٣٦، في تحليل مثال: "مات زيد وطلوع الشمس".

(٢) سورة النحل، الآية ١٠٩.

(٣) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ٢٢٠/٣.

(٤) التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ٣٦/٢، عند توضيحه للآية ٢٢ من سورة هود.

(٥) سورة النحل ، جزء الآية ١١١.

(٦) انظر معاني القرآن وإعرابه، الزجاج ، ٢٢٠/٣ ، ٢٢١.

الآية الثالثة: قوله تعالى: ﴿فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا﴾^(١).

تتعدد الوظيفة النحوية لكلمة "سرباً" ما بين المفعولية، وبين المصدرية، دون أن تتغير علامتها الإعرابية، وذلك نتيجة لمعنى ودلالة كلمتي "اتخذ، وسرباً" والمعنى الدلالي الناتج من تفاعلها معاً.

١- نصبها على المفعول، كقولك: اتخذت طريقي في الشرب، واتخذت طريقي مكان كذا وكذا فيكون مفعولاً ثانياً كقولك: اتخذت زيدا وكيلاً.

٢- يجوز أن تكون "سرباً" مصدراً يدل عليه "فاتخذ سبيله في البحر" فيكون المعنى نسيا حوتهما فجعل الحوت طريقه في البحر ثم بين كيف ذلك فكأنه قال: سرب الحوت سرباً^(٢).

الآية الرابعة: قوله تعالى: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾^(٣).

كلمة "طيناً" تتعدد في وظيفتها النحوية ما بين التمييز وبين الحال مع بقاء علامتها الإعرابية كما هي، وهذا التعدد ناتج عن تحديد دلالة الكلمة وتفاعلها مع جملتها فهي:

١- إذا كان المعنى المراد منها: "أنك أنشأته في حال كونه من طين" فأعرابها "حال" لدلالاتها على هيئة خلق صاحبها "الإنسان".

٢- إذا كان المعنى المراد منها "خلقته من طين" فأعرابها "تمييز" لأنه يتحدد دلالاته بتحديد معنى مَنْ فيه^(٤).

الآية الخامسة: قوله تعالى: ﴿رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾^(٥).

كلمة "رحمة" تتحدد وظيفتها النحوية في الجملة تبعاً لتحديد معناها، ودلالاتها في التركيب مع مكونات الجملة الأخرى، وذلك مع بقاء علامتها الإعرابية "الفتحة" كما هي وذلك على النحو الآتي:

١- النصب لكونها مفعولاً لأجله وذلك لدلالاتها على الغاية والتعليل فبناء الجدران كان لعلّة، وهي وجود الكنز تحته فأراد الله ألا يطلع أحدٌ على هذا الكنز حتى يكبر الأولاد؛ لذلك ما فعله العبد الصالح تعليله أنه "رحمة من ربك".

(١) سورة الكهف، جزء الآية ٦١.

(٢) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ٢/٢٩٩.

(٣) سورة الإسراء، جزء الآية ٦١.

(٤) انظر معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ٢/٢٤٨، ٢٤٩.

(٥) سورة الكهف، جزء الآية ٨٢.

٢- النصب على المصدرية، وذلك لأن معنى: ﴿فَارَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَرْهُمَا﴾^(١). رحمهما الله بذلك، وجميع ما ذكر من قوله: ﴿فَارَدْتُ أَنْ أُعِيَهَا﴾^(٢)، ومن قوله: ﴿فَارَدْنَا أَنْ يُبَدِّلَهُمَا رَبُّهُمَا﴾^(٣) معناها رحمهما الله رحمة.

٣- النصب على الحالية^(٤).

الآية السادسة: قوله تعالى: ﴿وَأَجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي، هَارُونَ أَخِي﴾^(٥). تستعد الوظيفة النحوية لكلمة "هارون" مع بقاء علامتها الإعرابية "الفتحة" وهذا ناتج عن المعنى المفهوم من تفاعل دلالة المفردات مع بعضها في الجملة، وذلك على عدة أوجه: الوجه الأول: أن تكون مفعولاً به أول لاجعل، وهذا ناتج من احتياج سيدنا موسى لسيدنا هارون لفصاحته وبلاغته في التحدث مع فرعون، فالمعنى المراد يقتضي جعل "هارون" مفعولاً به أول.

الوجه الثاني: أن تكون مفعولاً به ثانياً، وتقدّم المفعول الأول عليه لأهمية الوزارة. الوجه الثالث: أن تكون بدلاً أو عطف بيان لكلمة "وزيراً"؛ لأن سيدنا موسى طلب سيدنا هارون للوزارة له فيجوز لهذا المعنى أن تكون بدلاً أو عطف بيان له وتكون "لي" هي المفعول الثاني لاجعل، أو "من أهلي" وتكون "لي" للتبيين. الوجه الرابع: النصب بفعل محذوف مفهوم من سياق الكلام تقديره: اضمم، أي: اضمم إلى هارون^(٦).

(١) سورة الكهف، جزء الآية ٨٢.

(٢) سورة الكهف، جزء الآية ٧٩.

(٣) سورة الكهف، جزء الآية ٨١.

(٤) انظر معاني القرآن وإعرابه، الزجاج ٣/٣٠٧، والتبيان في إعراب القرآن، العكبري، ١٠٧/٢.

(٥) سورة طه، الآيتان ٢٩، ٣٠.

(٦) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ٣/٣٥٦، والتبيان في إعراب القرآن، العكبري، ١٢١/٢.

المبحث الثالث

"الحمل على المعنى"

لقد أوضح أستاذنا الدكتور "محمد حماسة عبد اللطيف" أنَّ الحمل على المعنى "وسيلة اصططنعها النحاة العرب في منهجهم ليجبروا بها كل صدع في بناء الجملة إذا لم يكن متوافقاً مع البنية الأساسية، وذلك بأن يحمل الكلام على معناه لا على لفظة... وهي ضمن وسائل أخرى للغرض نفسه... وفي هذه الوسيلة يقوم العنصر الدلالي بعلاج كثير من المخالفات اللفظية المنطوقة. وقد نسب النحاة هذه الوسيلة المنهجية إلى العرب أنفسهم وهم أصحاب اللغة المتكلمون بها"^(١). ويوضح "ابن جني" ذلك بقوله "أعلم أنَّ هذا الشرح غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح. قد ورد به القرآن الكريم وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوّر معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً"^(٢).

مما يوضح أنَّ هذا الكلام كثير في لغة العرب ما "حكى الأصمعي عن أبي عمرو أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول : فلان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها! فقلت له : أتقول: جاءته كتابي! فقال نعم، أليس بصحيفة"^(٣). ففيها حمل للمذكر على المؤنث حملاً على المعنى.

ويؤكد "ابن جني" أن الحمل على المعنى في اللغة مثله كمثل الحمل على اللفظ لقوله: "واعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ، كقولك: شكرت من أحسنوا إليّ فعله ولو قلت: شكرت من أحسن إليّ على فعلهم جاز"^(٤). حيث يقصد هنا جواز حمل الجماعة على المفرد وجواز وقوع لفظ المفرد على الجماعة.

سوف أوضح في هذا المبحث بعض المسائل النحوية التي كانت هذه الوسيلة - الحمل على المعنى - هي القرينة الأساسية في تحديدها وتوضيح الوظيفة النحوية للكلمة في الجملة.

المسألة الأولى: اتصال الفعل بحرف لا يتعدى به حملاً على غيره:

وصف ابن جني ذلك بأنه "باب" من هذه اللغة واسع لطيف طريف، وهو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به؛ لأنه في معنى فعل يتعدى به. من ذلك قوله تعالى: ﴿أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم﴾^(٥). مما كان في معنى الإفضاء عذاه بإلى"^(٦). وذلك لأن

(١) النحو والدلالة، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، ١٥٢.

(٢) الخصائص، ابن جني، ٤١٣/٢.

(٣) السابق، ٤١٨/٢.

(٤) السابق، ٤٢٢/٢.

(٥) سورة البقرة، جزء الآية ١٨٧.

(٦) الخصائص، ابن جني، ٤٣٧/٢.

"المستعمل الشائع رفث بالمرأة بالباء، وإنما جاء هنا بإلى لأنَّ معنى الرفث الإفضاء. وكأنه قال : الإفضاء إلي نساءكم" ^(١). ومثله بيت الفرزدق:

قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زِيَادًا غَنَى.

لَمَّا كَانَ ذَلِكَ فِي مَعْنَى: صرفه عني... وكان أبو علي يستحسنه وينبه عليه ^(٢). هذا الذي ذكره ابن جني سبق أن وصفه تحت باب الاتساع في اللغة ^(٣) وهو ما يضعه النحاة تحت باب التضمن ^(٤).

المسألة الثانية: رفع المضارع بعد "أو" حملاً لمعناها على التخيير:

يقول سيبويه: "وسألت الخليل عن قول الأعشي.

إِنْ تَرَكِبُوا فَرَكُوبُ الْخَيْلِ عَادَتُنَا أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرُ نَزْلُ.

فقال: الكلام هاهنا على قولك: يكون كذا أو يكون كذا، لَمَّا كَانَ مَوْضِعُهَا لَوْ قَالَ فِيهِ أَتْرَكِبُونَ لَمْ يَنْتَقِضِ الْمَعْنَى، صَارَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: وَلَا سَابِقُ شَيْئًا" ^(٥). وأما يونس فقال: أَرْفَعُهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَوْ أَنْتُمْ نَازِلُونَ. وعلى هذا الوجه فُسِّرَ الرفع في الآية، كأنه قال: أَوْ هُوَ يُرْسِلُ رَسُولًا ^(٦).

ووصف سيبويه قول يونس بأنه أسهل، وقال على قول الخليل أن "الإشراك على هذا التوهم بعيد كبعد "ولا سابق شيئا" ألا ترى أنه لو كان هذا كهذا لكان في الفاء والواو" ^(٧).

المسألة الثالثة: نصب المضارع بعد الفاء عطفاً على مضارع منصوب "بأن" محذوفة:

كقراءة بعضهم: ﴿وَدَّوَالْوَيْتِرْهُنَّ فَيُدْهِنُونَا﴾ ^(٨) حملاً على معنى: ودوا أن تدهن. وقيل في قراءة حفص: ﴿لَعَلِّي أُلْبِغَ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَاطْلَعُ﴾ ^(٩) بالنصب: إنه عطف على معنى لعل، وهو لعل أن أبلغ، فإن خبر لعل يقتضيه بأن كثيراً... ويحتمل أنه عطف على الأسباب على حد:

وَلُبِسُ عِبَادَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ^(١٠).

(١) التبيان، العكبري، ٨٣/١.

(٢) الخصائص، ابن جني، ٤٣٧/٢، وتكملة الرجز "كيف تراني قالبا مجني".

(٣) انظر السابق، ٣١٠/٢.

(٤) انظر الفصل الأول من الدراسة (فصل الصيغة: تقسيم الفعل إلى لازم ومتعد).

(٥) إشارة إلى بيت: صرمة الأنصاري. ونسبه سيبويه لزهير وفي ديوان ابن رواحة ص ١٦٦.

بدا لي أنني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جانبا.

ففيه حمل على معنى: لست بمدرك ولا سابق. انظر الكتاب، سيبويه، ٣٠٦/١.

(٦) الكتاب، سيبويه، ٥٠/٣، ٥١. وهو يشير لقوله تعالى: "وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا

فِيُوحِي بَإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيُّ حَكِيمٌ" الشورى ٥١.

(٧) الكتاب، سيبويه، ٥١/٣.

(٨) سورة الفلم، الآية ٩. وانظر البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ٣٠٤/٨.

(٩) سورة غافر، جزء الآيتين ٣٦، ٣٧.

(١٠) صدر بيت لميسون بنت بحدل الكلابية وعجزه "أحب إلي من ليس الشؤف".

ومع هذين الاحتمالين فيندفع قول الكوفي: إن هذه القراءة حجة على جواز النصب في جواب الترجي حملاً له على التمني^(١).

أضاف ابن هشام على هذه المسألة "من العطف على المعنى على قول البصريين نحو: لألزمك أو تقضييني حقي. إذ النصب عندهم بإضمار "أن"، وأن والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم، أي ليكونن لزوم مني أو قضاء منك لحقي، ومنه: ﴿تَقَاتُلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ﴾^(٢) في قراءة أبيّ بحذف النون، وأما قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على لفظ تقاتلونهم، أو على القطع بتقدير أو هم يسلمون^(٣).

المسألة الرابعة: جزم المضارع بعد العطف حملاً على موضع الجواب:

يقول سيبويه: "وقد بلغنا أن بعض القراء قرأ: ﴿مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾"^(٤)؛ وذلك لأنه حمل الفعل على موضع الكلام؛ لأن هذا الكلام في موضع يكون جواباً؛ لأن أصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء؛ ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره^(٥). فجزم الفعل "يذرهم" محمول على موضع الجواب "فلا هادي له" لأن أصل موضعه أن يكون مضارعاً مجزوماً وهذا معطوف عليه.

ومن الجزم عطفاً على المعنى - أيضاً - قوله: "وسألت الخليل عن قوله - عز وجل - ﴿فَاصْدَقْ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾"^(٦) فقال: هذا كقول زهير:

بدا لي أنني لستُ مُذْرِكُ مَا مَضَى
ولا سَابِقِ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِياً.

فإنما جرّوا هذا؛ لأنّ الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه تكلموا بالثاني؛ وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا^(٧). ويكون المعنى على الجزم "إن أخرتني أكن"^(٨).

(١) مغني اللبيب، ابن هشام، ٤٧٩/٢.

(٢) سورة الفتح، جزء الآية ١٦.

(٣) مغني اللبيب، ابن هشام، ٤٨٠/٢.

(٤) سورة الأعراف، جزء الآية ١٨٦، وهي قراءة حمزة والكسائي بالجزم والياء، وقرأ أبو عمرو وعاصم "وينرهم" بالرفع وبالياء أيضاً. وقرأ نافع وابن كثير وابن عامر "ونذرهم" بالرفع والنون. الكتاب، سيبويه، هامش ٥، ٩٠/٣.

(٥) الكتاب، ٩٠/٣، ٩١.

(٦) سورة المنافقون، جزء الآية ١٠.

(٧) الكتاب، سيبويه، ١٠٠/٣، ١٠١.

(٨) التبيان، العكبري، ٢٦٢/٢.

المسألة الخامسة: حمل المؤنث على المذكر:

فمن تذكير المؤنث قوله : [عامر بن جوين الطائي]

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلِ إِبْقَالَهَا

ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان. ومنه قوله عز وجل: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي﴾^(١)، أي : هذا الشخص أو هذا المرئي ونحوه، وكذلك قوله تعالى : ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾^(٢) لأن الموعظة والوعظ واحد^(٣).

ومثل ذلك قول الشاعر : وهو لبعض السعديين : [منظور بن مرثد]

هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ يُعْقِيهَا الْمُورُ وَالِدَجْنُ يَوْمًا وَالْعَجَاجُ الْمَهْمُورُ

لِكُلِّ رِيحٍ فِيهِ ذَيْلٌ مَسْفُورٌ.

فقال "فيه " لأن الدار مكان، فحمله على ذلك^(٤).

ويوضح ابن جني : " أن تذكير المؤنث واسع جداً؛ لأنه رد فرع إلى أصل. لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب".^(٥)

المسألة السادسة: حمل المذكر على المؤنث:

أما تأنيث المذكر كقراءة من قرأ : ﴿تَلَقَّطَةُ بَعْضِ السَّيَّارَةِ﴾^(٦)، وكقولهم : ما جاءت حاجتك، وكقولهم: ذهبت بعض أصابعه. أنت ذلك لما كان بعض السيارة سيارة في المعنى، وبعض الأصابع إصبعاً، ولما كانت "ما" هي الحاجة في المعنى. وأنشدوا:

أَتَهْجُرُ بَيْتًا بِالْحِجَارِ تَلَفَّتْ بِهِ الْخُوفُ وَالْأَعْدَاءُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ.

ذهب بالخوف إلى المخافة. وقال ليبد:

فَمَضَى وَقَدْ مَهَا وَكَانَتْ عَادَةً مِنْهُ إِذَا هِيَ عَرَّدَتْ إِقْدَامَهَا

إن شئت قلت : أنت الإقدام لما كان في معنى التقدمة . وإن شئت قلت : ذهب إلى تأنيث العادة، كما ذهب إلى تأنيث الحاجة في قوله : " ما جاءت حاجتك". وقال : [رويشد بن كثير الطائي]

يَا أَيُّهَا الرَّأَكِبُ الْمَرْجِي مَطِيَّتُهُ سَائِلُ بَنِي أَسَدٍ مَا هَذِهِ الصُّوْتُ.

(١) سورة الأنعام، جزء الآية ٧٨.

(٢) سورة البقرة، جزء الآية ٢٧٥.

(٣) الخصائص، ابن جني، ٤١٣/٢، ٤١٤.

(٤) الكتاب، سيبويه، ١٧٩/٢، ١٨٠.

(٥) الخصائص، ابن جني، ٤١٧/٢.

(٦) سورة يوسف، جزء الآية ١٠، والقراءة بالتأنيث، قراءة الحسن ومجاهد وقتادة وأبو رجاء، البحر المحيط، أبو حيان

الأندلسي، ٢٨٥/٥.

ذهب إلى تأنيث الاستغاثة ^(١). فحمل هنا الصوت على الاستغاثة لذلك أنث الفعل معه. وكثرة الشواهد على ذلك - حمل المذكر على المؤنث - تجعله ليس ببعيد كما وصفه ابن جني.

المسألة السابعة: نصب البذل من الفاعل حملاً على المعنى:

مثل ذلك قول الشاعر، وهو عبد بني عيس ^(٢):

قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعُونَ وَالشُّجَاعَ الشُّجَعَمَا

وَذَاتَ قَرْنَيْنٍ ضَمُوزًا ضِرْزِمَا.

فإنما نصب الأفعون والشجاع لأنه قد علم أن القدم ههنا مسالمة كما أنها مسالمة، فحمل الكلام على أنها مسالمة ^(٣). فنصب "الأفعوان" وما بعده حملاً على المعنى؛ لأنه لما علم أن الحيات قد سالمت القدم علم أيضاً أن القدم مسالمة للحيات، فكل منهما صالح للفاعلية والمفعولية. أي: سالمت القدم الأفعون ^(٤). ولذلك رواها الكوفيون بنصب الحيات، وذهبوا إلى أنه أراد: القدمان فحذف النون. وينشدون في ذلك قوله:

لَنَا أَعْنَزُ لَبْنٌ ثَلَاثٌ فَبَعْضُهَا لِأَوْلَادِهَا ثِنْتَانِ وَمَا بَيْنَنَا عَنَزٌ ^(٥).

ورواية الكوفيين تؤكد كذلك صلاحية كل منهما للفاعلية أو المفعولية، فهم يجعلون الفاعل "القدمان" والحيات مفعولاً به، فكلتا الروايتين مكملتان للأخرى.

المسألة الثامنة: رفع التمييز على الفاعلية حملاً على معنى الفعل:

قال تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ ^(٦). الأصل في

إعراب "كلمة" أنها منصوبة على التبيين والتوضيح - التمييز - ولكنها ترفع إذا حمل الفعل "كبرت" على معنى "عظمت"، وذلك حيث "تقرأ كلمة" بالرفع والنصب، فمن نصب فالمعنى كبرت مقالتهن: ﴿اتَّخَذَ اللَّهُ وَكْدًا﴾ ^(٧). فكلمة منصوبة على التمييز، ومن قرأ "كلمة" بالرفع

فالمعنى عظمت كلمة هي قولهم: ﴿اتَّخَذَ اللَّهُ وَكْدًا﴾ ^(٨). وفيها - عظمت - تتغير دلالة الفعل

ويطلب "كلمة" لعلاقة الإسناد، لا لعلاقة التبيين.

(١) الخصائص، ابن جني، ٤١٧/٢، ٤١٨.

(٢) ونسب أيضاً للعجاج، وإلى الديبيري، وإلى مساور العبسي، وإلى أبي حيان الفقهسي.

(٣) الكتاب، سيبويه، ٢٨٦/١، ٢٨٧.

(٤) السابق، هامش ٢، ٢٨٤/١.

(٥) الخصائص، ابن جني، ٤٣٢/٢.

(٦) سورة الكهف، جزء الآية ٥.

(٧) سورة الكهف، جزء الآية ٤.

(٨) انظر معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ٢٦٨/٣.

المسألة التاسعة: ما يؤول على الحذف:

لقد سبق الحديث عن الحذف في المبحث الأول من هذا الفصل، وسوف أذكر هنا بعض الشواهد التي ذكرت في الحمل على المعنى ومنها:
أ- أبيات الكتاب:

يقول سيبويه: ومثل ذلك فيما زعم الخليل : [النابعة الذيباني]
إِذَا تَغَنَّى الْحَمَامُ الْوَرْقُ هَيَّجَنِي وَلَوْ تَغَرَّبْتُ عَنْهَا أُمَّ عَمَّارٍ.
قال الخليل - رحمه الله - لما قال هيجني عُرِفَ أنه قد كان ثُمَّ تَذَكَّرُ لتذكُّر الحمام وتهيجه،
فألقي ذلك الذي قد عُرِفَ منه على أُمَّ عمار، كأنه قال: هَيَّجَنِي فذكرني أُمَّ عمار. فهذا نصبت
"أُمَّ عمار" بفعل محذوف دل عليه ما قبله؛ لدلالة "فهيجني" على "فذكرني".
- وإنشاد بعضهم للحارث بن نهيك^(١):

لَيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ.
لما قال : لَيْبِكَ يَزِيدُ، كان فيه معنى : لَيْبِكَ يَزِيدُ، كما كان في القدم أنها مسالمة، كأنه قال :
ليبيكه ضارع. فهذا ضارع مرفوعة بفعل محذوف دلَّ عليه ما قبله. تقديره: ليبيك يزيد ضارع.
-ومن ذلك قول عبد العزيز الكلابي:

وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءٌ وَجَنَاتٍ وَعَيْنًا سُلْسَبِيلًا.
لأنَّ الوجدان مشتملٌ في المعنى على الجزاء، فحمل الآخر على المعنى، أي أَنَّ : جناتٍ
منصوبة بفعل مضمَر دلَّ عليه الفعل الذي قبله حيث التقدير : وجدنا لهم جناتٍ وعينا
سلسبيلا^(٢).

ب- أبيات الخصائص:

- من ذلك قوله : [عبد الله بن الزبيري]
يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مَتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرَمَحًا.
أي: وحاملاً رمحا فهذا محمول على معنى الأول لا لفظه؛ وذلك لأنَّ الرمح يُحْمَلُ وَلَا يُتَقَلَّدُ
- وعليه : [ذو الرمة]
عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَتَّتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا.
أي : وسقيتها ماءً بارداً. وذلك لعدم وقوع الفعل "علفتها" على الماء فجاز إضمار فعل يوافق
المعنى ويدل عليه الفعل السابق.

(١) ونسب أيضا لنهشل بن حري، وإلى ليبيد، ومزرد، والحارث بن ضرار النهشلي.

(٢) انظر الكتاب، سيبويه، ٢٨٦/١، ٢٨٨.

- وقوله : [خالد بن الطبعان]

تَرَاهُ كَأَنَّ اللَّهَ يَجْدَعُ أَنْفَهُ وَعَيْنِيهِ إِنَّ مَوْلَاهُ ثَابَتْ لَهُ وَقَرُّ.

أي : ويفقأ عينيه؛ وذلك لأنَّ العين لا تُقَطَّعُ بل تُفَقَّأُ فجاز إضممار فعلاً يوافق المعنى المراد.
- وقوله:

تَسْمَعُ لِلْأَجَوافِ مِنْهُ صَرْدًا وَفِي الْيَدَيْنِ جُسَاءً وَبَدَا.

أي : وترى في اليدين جساءً وبدداً؛ وذلك لأنَّ اليبس والصلابة وكذلك التفرُّق الذين في اليدين لا يُسَمَّعانَ لكن يُريَان (١).

وأخيراً يوضح أستاذنا الدكتور "محمد حماسة عبد اللطيف" أهمية الحمل على المعنى في اللغة حيث إنه "علاج لكل مخالفة بين ظاهر اللفظ والتقدير، أو بين العبارة المنطوقة والقواعد، أو - بما أثره - بين بناء الجملة وبنيتها الأساسية. لقد كان النحاة - مثلاً - يرون أن الفاعل لا يحذف مطلقاً، ولذلك حملوا الشواهد التي وردت ولا فاعل فيها على المعنى" (٢).
ومما يؤكد كلام أستاذنا السابق استدلال "ابن جني" على ذلك بقوله "ومنه قوله :

[سوار بن المضرب]

فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرْدَنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالَكَ رَاضِيَا.

حمله الفراء على المعنى، قال : لأنَّ معناه : لا يرضيك إلا أن تردني، فجعل الفاعل متعلقاً على المعنى ٣ وكان أبو علي يغلظ في هذا ويكبره ويتناكره، ويقول : الفاعل لا يحذف - ثمَّ إنه فيما بعد لان له ، وخفض من جناح تناكره. وعلى كُلِّ حال فإذا كان الكلام إنما يصلحه أو يفسده معناه، وكان هذا معنى صحيحاً مستقيماً لم أرَ به بأساً (٣).

وأوضح ابن جني أنه "قد جاء ذلك - الحذف - في الفاعل، على عزته وأنشدنا - أبو علي -

وَمَا رَاعَنِي إِلَّا يَسِيرُ بِشُرْطَةٍ وَعَهْدِي بِهِ فِينَا يَفْشَ بِكِيرٍ (٤).

كذا أنشدناه "فينا" وإنما هو "قينا" أراد بقوله : وما راعني إلا يسير" أي مسيره (على هذا وجهه - أبو علي -) وقد يجوز أن يكون حالاً، والفاعل مضمراً، أي : وما راعني إلا سائراً بشرطة" (٥).

وهذه المسامحة تكون في المفعول أحسن، أنشد أبو زيد : [عروة بن الورد]

(١) انظر الخصائص ، ابن جني ، ٤٣٣/٢ ، ٤٣٤ .

(٢) النحو والدلالة، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، ١٥٧.

(٣) الخصائص، ابن جني ٤٣٥/٢.

(٤) لرجل من بني أسد يقال له معاوية في هجو إبراهيم بن حوران الملقب بفروع أو فروخ.

(٥) الخصائص، ابن جني، ٤٣٦/٢.

وَقَالُوا: مَا تَشَاءُ؟ فَقُلْتُ أَلَهُوُ إِلَى الْإِصْبَاحِ أَثَرَ ذِي أَثَرٍ.

أراد: اللهو، فوضع "ألهو" موضعه لدلالة الفعل على مصدره - ومثله قولك لمن قال لك : ما يصنع زيد؟: يصلي أو يقرأ ؛ أي : الصلاة أو القراءة^(١).

لقد وصف ابن جني باب الحمل على المعنى بأنه "بحر لا ينكش ولا يُفَنِّج، ولا يؤبى، ولا يُغَرِّض، ولا يغضغض. وقد أرينا وجهه، ووكلنا الحال إلى قوة النظر وملاطفة التأويل"^(٢).
حقاً لقد "كان الحمل على المعنى وسيلة دلالية بارعة ربطت بين بناء الجملة وبنيتها أو بين سطحها وعمقها في منهج النحاة العرب، وكشفت عن دور المعنى أو الدلالة في التقعيد النحوي أياماً كان اتساع هذا المعنى الذي يحمل عليه الكلام أو ضيقه، وبذلك يعد الحمل على المعنى وسيلة أكثر شمولاً من كل ما لجأ إليه النحاة في منهجهم مثل التقدير والتأويل والإضمار أو الحذف؛ لأنه وراء كل هذه الوسائل المختلفة، وهي جميعها وسائل منهجية لتصحيح اللفظ المنطوق ليطابق المعنى المراد"^(٣).

(١) السابق، ٤٣٥/٢، ٤٣٦.

(٢) السابق، ٤٣٧/٢.

(٣) النحو والدلالة، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، ١٥٨.